4

النشـــرة الاقتصاديـــة

العدد الرابع :آذار– نيسان٢٠٢١

المركـز الإستشـاري للدراسـات والتوثيق

تُعنى برصد المخاطر والمؤشـرات وتحليـل الاتجاهـات الاقتصاديـة

إعداد : مديرية الدراسات الإقتصادية

المحتويات

أولاً : إتجاهات وقضايا ٢

١. تحليل أوّلي للعوامل المؤثّرة على سعر الصرف في السوق اللبنانية وخيارات التحكم فيها ٢

٢. التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا على لبنان، وتوصيات دولية ٨

٣. خفض واردات السلع إلى لبنان: السيناريوهات الممكنة وتأثيرها على الميزان التجاري ١٩

ثانياً : تقارير وبرامج ٢٥

تحدّيات سوق العمل الزراعي في لبنان ٢٥

ثالثاً : مؤشّرات إقتصادية كليّة ٣١

١. خريطة النقاط الساخنة لانعدام الأمن الغذائي الحادّ ٣١

٢. توقّعات النمو الاقتصادي في لبنان لعام ٢٠٢١ ..... ٣٢

٣. مؤشّرأسعار المستهلك آذار ٢٠٢١ ..... ٣٣

٤. ميزان المدفوعات حتى شباط ٢٠٢١ ..... ٣٣

٥. إجمالي الدين العام ٣٤

٦. إحتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية ٣٤

أولاً : إتجاهات وقضايا[1]

١. تحليل أوّلي للعوامل المؤثّرة على سعر الصرف في السوق اللبنانية وخيارات التحكم فيها

مقدّمة:

السؤال الذي سنعالجه في هذه الفقرة هو الآتي : هل يمكن تحييد سعر صرف الليرة اللبنانية نسبيًا عن تداعيات الأزمة، أو على الأقل إبطاء التدهور الحالي والمرتقب في قيمتها، خلال هذه المرحلة الانتقالية التي تتسم بالفوضى واستبعاد الحلول الجذرية. لكن ما يزيد الأمر صعوبة إلى جانب الجمود السياسي الراهن والاكتفاء بإجراءات هامشية هو العلاقة التي تربط بين تدهور سعر صرف العملة الوطنية والخسائر الهائلة في القطاع المالي والتي تقدر قيمتها بأكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي، وهي علاقة لا يمكن التحكم فيها دون معالجات جذرية وطويلة الأمد، وخارج خطة شاملة للنهوض والتعافي والإنقاذ.

ثم إنّ تدهور سعر الصرف لا يلحق الضرر بالقدرة الشرائية للمواطنين ومداخيلهم فحسب بل يؤدي أيضًا إلى تآكل القيم الإسمية لإجمالي الموجودات المالية وغير المالية في الاقتصاد. يأتي ذلك في ظل تعطل الأدوات التي تمتلكها السلطة النقدية للتأثير على أوضاع السوق بسبب شلل القطاع المصرفي وترنّحه على حافة الإفلاس. فالسلطة النقدية التي يقع على عاتقها إدارة السيولة العامة في الاقتصاد وضبطها والتأثير على معدلات الفائدة فقدت الوسائل اللازمة لفعل ذلك، كالتحكّم بنسبة الاحتياطي الإلزامي الذي فقد أهمّيته مع تلاشي الودائع، إلّا إذا كان المقصود من تغييره خفض قيمة الاحتياطي الالزامي، أو ضبط السحوبات من الودائع المصرفية. وينطبق الأمر نفسه على أدوات السياسة النقدية الأخرى التي فقدت تأثيرها، ومن بينها معدلات الخصم Discount rate التي لم يعد يجدي تعديلها نفعًا مع جمود النشاط المصرفي، وعمليات السوق المفتوحة، التي يصعب إدارتها مع انهيار الثقة بإصدارات الدولة والمصرف المركزي من سندات الخزينة وشهادات إيداع وغيرها، فيما لم يبق بيد المصرف المركزي تقريبًا سوى الأداة الأخطر المتمثلة بطباعة النقود.

وللتذكير فإن الفارق الجوهري بين أزمة الليرة اللبنانية في ثمانينيات القرن الماضي وأزمتها اليوم، يكمن في حجم الخسائر الهائل التي أصابت القطاع المالي، والتي يراد إطفاؤها من خلال طباعة النقود، فيما كان الغرض من هذه العملية في الأزمة السابقة هو تمويل القطاع العام الذي انعدمت مداخيله أثناء الحرب. إن إدراك هذا الفارق مهم جدًا في مواجهة الاعتقاد المبسّط الذي يفترض أن من اليسير تكرار سيناريو عام ١٩٩٢، ففي ذلك الوقت شُكّلت الحكومة الحريرية الأولى في ظروف معروفة وضمن تسويات قويّة، ساعدت على تحسين سعر الصرف، وهذا ما لا يمكن تكراره الآن في ظل فجوة التمويل الهائلة التي يحتاج ردمها إلى وقت طويل.

العوامل المؤثرة على استقرار الصرف:

تتحكّم أربعة عوامل على نحو متفاوت في استقرار سوق الصرف وتوازنها في الوقت الحالي، نعرضها على النحو الآتي:

العامل الأول: وهو الأكبر على الإطلاق ويتمثل في خسائر القطاع المالي. ففي كل يوم تُستبدل قيم حقيقية "مندثرة" لودائع بالدولار الأميركي بقيم "وهمية" بالليرة اللبنانية، وتُضخّ من أجل ذلك عشرات مليارات الليرات على شكل سحوبات نقدية من حسابات بالعملة الصعبة. وبهذه الطريقة غير المنظمة يجري تذويب الخسائر المتراكمة في القطاع المالي، وذلك على نحو يتعارض مع مصلحة المودعين الذين فقدوا ٨٠ بالمئة على الأقل من قيمة ودائعهم، إذا أخذنا بعين الاعتبار الفارق من ناحية بين سعر الصرف في السوق الحرة والسعر المحدّد في المنصّة، ومن ناحية ثانية القيمة الحالية الصافية للودائع التي تضاعفت آجالها مرّات عدّة بفعل السقوف الموضوعة على

[1] تتضمّن هذه الفقرة أهّم الخلاصات والنتائج الواردة في دراسات وتقارير من إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

السحب. كما تأتي الآلية المعتمدة في تذويب الخسائر، على حساب معيشة الأسر التي خسرت حتى الآن ثلثي مداخيلها، وستتعمق خسارتها بالتأكيد إذا قُلّص الدعم. إنّ تسديد سحوبات المودعين بالليرات اللبنانية، يجري بوتيرة تدّفق شهري يصل معدلها إلى ١٥٠٠ مليار ل.ل، منذ نهاية عام ٢٠١٩، وهذا الأمر مسؤول عن أكثر من ٨٥ بالمئة من مجموع الزيادة في النقود المتداولة بالليرة اللبنانية (M٠) التي تجاوزت قيمتها ٣٦ ألف مليار ل.ل مقارنة بـ٥٢٥٠ في آب ٢٠١٩، مما يغذّي عدم الاستقرار في سوق الصرف الواقعة بين سندان الطلب المرتفع المتصاعد على العملة الصعبة ومطرقة تناقص المعروض منها.

الرسم (١): تطور الكتلة النقدية في التداول في لبنان M0

(مليار ل.ل)

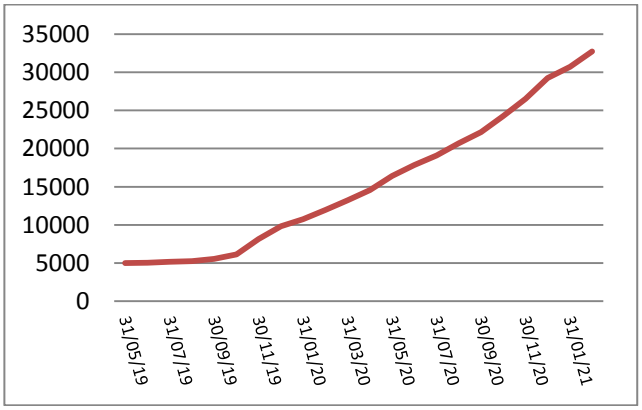

الرسم (٢) تطوّر الكتلة النقدية M0بحسب العوامل المؤثرة عليها (أرقام تقديرية)

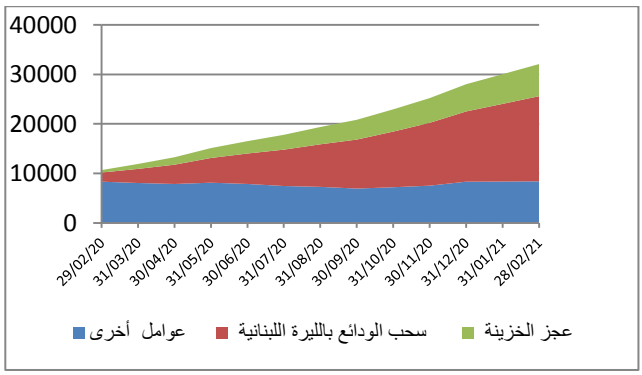

العامل الثاني المؤثّر على توازن سوق الصرف هو عجز الخزينة العامة، الذي لم يتدنَ رغم ظروف الأزمة عن ٥٥٠٠ مليار ل.ل في العام ٢٠٢٠، ويتوقّع أن يصل إلى ٦٢٠٠ مليار ل.ل حسب تقديرات مسوّدة موازنة ٢٠٢١. وتعتمد الحكومة بصورة شبه تامة على المصرف المركزي لتمويل هذا العجز مما يرتّب ضخًا نقديًا إضافيًا يتسبّب على نحو تراكمي في تضخيم الكتلة النقدية المتداولة بالليرة. ويمكن هذا الضخّ أن يتضاعف إذا جرى الاعتماد أيضًا على خلق النقد في تمويل برامج المساعدة الاجتماعية للأسر الأكثر فقرًا، حيث لا تقل الكلفة السنوية المطلوبة لإعانة ٦٠٠ ألف أسرة فقيرة عن ٩ آلاف مليار ل.ل سنويًا. والجدير بالذكر أن عمليات التنقيد Monetizing لا ترتبط بعجز الخزينة وحده بل بجميع النفقات العامة التي تموّل بإيرادات تُقتطع من أصول أو مداخيل مالية افتراضية تآكلت قيمها الحقيقية، والتي تكون بذلك عبارة عن ضخ نقدي غير مغطّى بأصول وقِيم حقيقيّة. ومن هذه الإيرادات على سبيل المثال الضريبة على الفوائد، والضرائب التي يجري تسديدها من طريق التحويلات المصرفية، وجميع الايرادات التي لا تقابلها زيادات في حجم الاقتصاد أو تدفّق في العملات الصعبة أو سحب كتل نقدية بالليرات اللبنانية من السوق مساوية لها من حيث القيمة.

العامل الثالث: عجز الحساب الخارجي. ففي وقت تتسع فيه الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية ينكمش حجم المعروض من العملات الأجنبية بفعل الخلل المزمن في الموازين الخارجية. وعلى الرغم من تراجع الاستيراد إلى أدنى معدّل له منذ سنوات عدة، لا يزال عجز الميزان التجاري مرتفعًا، وكذلك عجز الحساب الجاري الذي تراوح عام ٢٠٢٠ ما بين ٣,٥ مليار دولار وأربعة مليارات دولار. وينضوي تحت هذا العجز الرصيد السلبي لحساب الدخل الذي يزيد عن مليار دولار أميركي، ونفقات السفر والسياحة التي تصل إلى ١,٧ مليار دولار. فيما تقدّر تحويلات العمال وتعويضاتهم الخارجة من لبنان بما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التدفقات الرأسمالية الشحيحة التي ما زال متوقعًا دخولها إلى لبنان فإنّنا بحاجة إلى ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار سنويًا لإبقاء عرض العملات الأجنبية في الأسواق على حاله. وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار التمويل الذي يوفّره مصرف لبنان بالقطع الإجنبي لمجموعة من السلع بقيمة تصل إلى ٥,٣ مليار دولار، عدا نفقات القطاع العام بالدولار المقدرة بحوالي مليار دولار.

الرسم (٣): التغير في صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي في لبنان ٢٠٢٠ (مليون دولار)

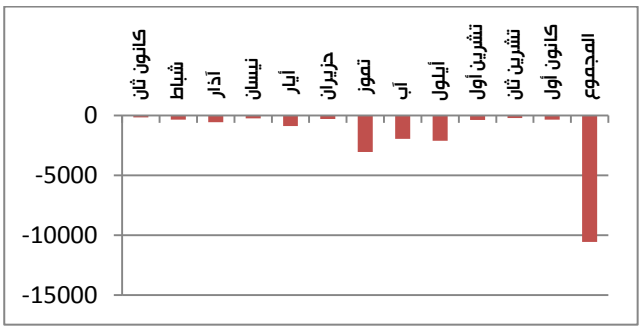

العامل الرابع: الوقائع الطارئة، مثل لجوء المصارف عن غير حق إلى السوق المحلي لتأمين متطلبات التعميم ١٥٤، وتوقّف مصرف لبنان عن تزويد الصرّافين بالدولارات عبر المنصّة أوائل هذه السنة، وأعمال المضاربة التي يقف وراءها بعض كبار المتعاملين في السوق، والتوقعات السلبية المتصلة باحتمال رفع الدعم أو ترشيده، فضلاً عن التوتر الداخلي الذي يجري استغلاله وتصعيده أحيانًا لأغراض سياسية معروفة. وقد تسببت هذه العوامل الظرفية في تفشّي ظاهرة تفضيل السيولة بالدولار أي الاحتفاظ بالعملة الخضراء بدل عرضها في السوق كما أفضت إلى زيادة سرعة تداول النقود بالليرة اللبنانية (Velocity) الذي يعني تقنيًا توسيع الكتلة النقدية.

في الإجراءات العاجلة:

إذا كان الهدف هو السيطرة على تقلّبات سعر الصرف في المدى القصير والمنظور فهذا يقتضي التعامل مع العوامل المشار إليها أعلاه مجتمعة، ويتطلب تدخلًا يوميًا محسوبًا من قبل مصرف لبنان، وزيادة في شفافية سوق القطع وتمكين المؤسسات النظامية العاملة فيه من العمل وفق القوانين المرعية الإجراء، وقمع المخالفات. لكن التركيز يجب أن ينصّب قبل أي شيء آخر على الأمور الآتية:

أولًا: التعامل مع بؤرة الأزمة في سوق الصرف المتمثلة في تحويل الودائع بالدولار إلى ودائع بالليرة اللبنانية على سعر المنصّة (٣٩٠٠ ل.ل/ دولار)، علمًا أنّ من حق المودعين الحصول على أموالهم بعملة الإيداع، أو على الأقل بما يوازيها بسعر الصرف الفعلي (في السوق الحرة) إذا أخذنا ببعض التفسيرات القانونية لقانون الموجبات والعقود.

لكن بما أنّ القطاع المالي في لبنان لا يمتلك الدولارات الكافية لتغطية السحوبات من الحسابات الدولارية والمقدّرة قيمتها السنوية بأكثر من ٤,٥ مليار دولار، فإنّ امتصاص الأثر اللاتوازني لتسييل الحسابات بالعملة الصعبة على شكل ليرات لبنانية يقتضي تغيير الآلية المعمول بها حاليًا والتي بموجبها يسحب المودعون أموالهم من الحسابات المذكورة بالليرة اللبنانية على سعر المنصة وضمن سقوف محددة. أمّا الآلية البديلة المقترحة فهي الآتية:

أ) الإبقاء على سقوف السحب الراهنة من الحسابات المفتوحة بالدولار والعملات الصعبة، ورفعها مع تحسّن الأوضاع.

ب) يحصل المودعون على ٧٠ بالمئة من سحوباتهم من هذا الحسابات بالليرة اللبنانية على سعر المنصّة (مع إمكانية زيادة سعر الصرف المعتمد في هذه السحوبات مع بدء تعافي الأسواق)، و٣٠ بالمئة نقدًا بالدولار الأميركي.

ج) يلتزم مصرف لبنان بتغطية ما يوازي الاحتياطي الالزامي (١٥ بالمئة) من قيمة هذه السحوبات بالدولار الأميركي، وهذا من شأنه الحفاظ على الاحتياطيات المطلوبة ضمن النسبة المحددة في قانون النقد والتسليف (المرسوم ١٩٦٣/١٣٥١٣). والذي تنص المادة ٧٦ منه أنّه يمكن للمصرف المركزي "إلزام المصارف بأن تودع لديه أموالًا (أي احتياطي أدنى) حتى نسبة معيّنة من التزاماتها الناجمة عن الودائع والأموال المستقرضة ولا يمكن للمصرف المركزي أن يحدد نسبة الاحتياط الأدنى بأكثر من ٢٥

بالمئة من الالتزامات تحت الطلب وأكثر من ١٥ بالمئة من الالتزامات لأجل معيّن

د) تتولّى المصارف تسديد نسبة تساوي أيضًا ١٥٪ من السحوبات بالدولار الأميركي (مع إمكانية زيادة النسبة تدريجيًا)، شرط أن يكون ذلك بأموال طازجة آتية من الخارج ومن ضمنها المؤونات المطلوبة بموجب تعاميم مصرف لبنان، ولا سيما التعميم ١٥٤ الذي فرض على المصارف تكوين حسابات لدى البنوك المراسلة تساوي ٣ بالمئة من مجموع ودائعها بالعملات الأجنبية.

وبتطبيق هذه الآلية تستأنف المصارف تسديد جزء من مطلوباتها بالدولار، وتجري المحافظة في الوقت نفسه على ما يعدّه المصرف المركزي احتياطيًّا إلزاميًّا. فإذا أخذنا بفرضية أنّ السحب السنوي من الودائع لا يقل عن أربعة مليارات ونصف مليار دولار أميركي سنويًا يكون المطلوب ضخ ١,٥ مليار دولار تقريبًا في السنة لمصلحة المودعين، مناصفة بين المصارف والمصرف المركزي، فإذا بقيت هذه السحوبات على حالها يّنخفض قيمة الضخ السنوي بالليرة اللبنانية لتمويل سحوبات المودعين من ١٨ ألف مليار ل.ل. إلى حوالي ١٢ ألف مليار ل.ل، فيما يُغطّى الباقي بالدولار على النحو المذكور أعلاه.

وإذا اعتمدنا لغرض الاحتساب أن سعر الصرف في السوق الموازية/الحرة، هو ١٢ ألف ليرة لبنانية، فإن تطبيق الآلية المقترحة يحقّق الأمرين الآتيين: الأول: خفض نسبة الاقتطاع (الهيركات) من قيمة ودائع الدولار جرّاء سحبها بالليرة اللبنانية على سعر المنصّة، من حوالي ٦٧ بالمئة إلى ٥٣ بالمئة تقريبًا. الثاني: تحقيق التوازن في سوق الصرف، إذ إنّ قيمة المليار ونصف مليار دولار المقدّر تسديدها إلى المودعين وفق هذه الآلية تساوي بسعر الصرف في السوق الموازي حوالي ١٨ ألف مليار ل.ل، أي أعلى بخمسين بالمئة من مجموع السحوبات بالليرة اللبنانية والتي قدّرناها أعلاه بحوالي ١٢ ألف مليار ل.ل.

ثانيًا: خفض عجز الموازنة العامة إلى أدنى حد ممكن، مع التركيز على تقليص النفقات التي تستلزم ضخًا نقديًا في السوق، وزيادة الايرادات التي تمتص السيولة. وفي واقع الحال يمكن تحقيق التوازن بين جانبي الواردات والنفقات في الموازنة العامة، ومحو العجز (الذي تقدره مسوّدة مشروع موازنة ٢٠٢١ بحوالي ٤٦٨٧ مليار ل.ل عدا سلفة الخزينة لمؤسسة كهرباء لبنان) من خلال بضعة إجراءات "واقعية"، أبرزها شطب كامل الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية والبالغة حسب المشروع المذكور حوالي ثلاثة آلاف مليار ل.ل، واحتساب الضريبة على فوائد شهادات الإيداع وودائع المصارف في مصرف لبنان بالعملات الأجنبية بسعر صرف المنصّة. ولا بد أيضًا من التحسّب استباقيًّا للمتطلبات المالية الناتجة عن توسيع برنامج دعم الأسر الأكثر فقرًا، وذلك من خلال زيادة واردات الخزينة لاستيعاب هذا البرنامج من جهة، والبحث من جهة أخرى عن تغطية له بالعملات الأجنبية، سواء من المساعدات الخارجية، أو عبر ما يمكن تسميته بـ "التمويل السلبي" الذي يعني تقليص تسرّب العملات الصعبة إلى الخارج.

ثالثًا: خفض عجز الحساب الجاري إلى أدنى حد ممكن وصولًا إلى التوازن. وهنا نصل إلى نقطة مركزيّة في النقاش بشأن ضبط سوق الصرف والتحكم بعوامل العرض والطلب فيها، والتي تتمثل في الرقابة المباشرة والصارمة على حركة التجارة الخارجية وحسابات العالم الخارجي (وهذا ما يمكن تسميته بتقييد الواردات Import Control). ففي الوقت الذي لم نعد قادرين فيه على استقطاب الأموال من الخارج بالقيم المطلوبة يمكن حصر إنفاق ما تبقّى لدينا من احتياطيات نقدية على السلع الضرورية والحيوية أو التي لا بدائل محلية لها.

وبناء عليه هناك إجراءات فورية ومباشرة تهدف إلى تحقيق أقصى توازن ممكن في ميزان الحساب الجاري ومنها (على سبيل المثال والتمرين): خفض نفقات السفر

والسياحة التي يقوم بها اللبنانيون في الخارج والتي قدّرت قيمتها بحوالي١١٢٥ مليون دولار أميركي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، وخفض تحويلات العمال غير اللبنانيين المقدرة بـ١٣٥٠ مليون دولار في المدة المذكورة، وكذلك تقليص استيراد السلع التي يمكن الاستغناء عنها، والتي لا تقّل قيمتها عن مليار دولار سنويًا. وبذلك يكون مجموع الخفض في فاتورة استيراد السلع والخدمات من خلال هذه الإجراءات وغيرها كافيًا لردم فجوة الحساب الجاري.

بيد أنّ التدابير المطروحة أعلاه ليست سوى محاولة انتقالية لتنظيم الفراغ والحدّ من مخاطره وتخفيف أعبائه، كما أنها ذات صلاحية زمنية محددة، وقد لا تصمد أمام احتمالات الانهيار الذي بدأنا نشهد على ما يبدو إرهاصات موجته الثانية، وبالخصوص إذا اتُخذت قرارات عشوائية مثل وقف الدعم دون بديل، إذ لا حلّ حقيقيًّا من دون إجراءات .

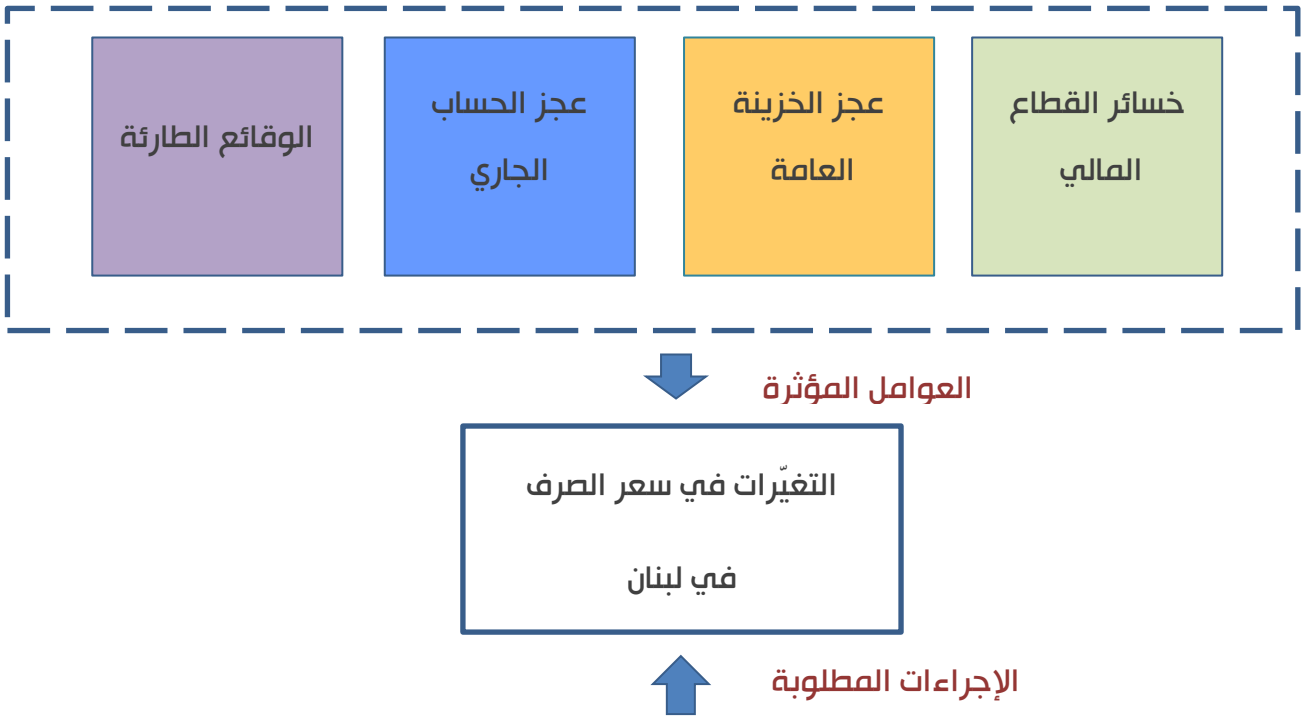

إعطاء المودعين ٣٠ ٪ من سحوباتهم بالدولار الأمريكي :

- يلتزم مصرف لبنان بتغطية ما يوازي الاحتياطي الالزامي (١٥ بالمئة) من قيمة هذه السحوبات بالدولار الأميركي .
- تتولى المصارف تسديد نسبة تساوي أيضًا ١٥٪ من السحوبات بالدولار الأمريكي شرط أن يكون ذلك بأموال طازجة آتية من الخارج ومن ضمنها المؤونات المطلوبة بموجب تعاميم مصرف لبنان .

خفض عجز الموازنة العامة إلى أدنى حد ممكن، من خلال بضعة إجراءات "واقعية"، أبرزها:

- شطب كامل الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية .
- احتساب الضريبة على فوائد شهادات الإيداع وودائع المصارف في مصرف لبنان بالعملات الأجنبية بسعر صرف المنصة.
- ضبط مصادر التمويل الخاصة ببرنامج الأسر الأكثر فقراً .

خفض عجز الحساب الجاري إلى أدنى حد ممكن وصولًا إلى التوازن من خلال :

- تقييد الواردات Import Control .
- إدارة السيولة لتمويل السلع الأساسية .
- التركيز على خفض استيراد الخدمات التي يمكن الإستغناء عنها .

٢. التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا على لبنان، وتوصيات دولية

١.تطوّر وباء كورونا في لبنان:

يعيش لبنان حالة من الطوارىء والتعبئة العامة كانت تُمدد باستمرار منذ الخامس عشر من آذار ٢٠٢٠ في محاولة لاحتواء تفشي وباء كورونا. وهذه الحالة تخللها خمسة إغلاقات وحظر للتجوال أولها بين ١٥ آذار و٢٤ أيار سنة ٢٠٢٠، وآخرها ما بين ٧ كانون الثاني و٨ شباط ٢٠٢١ والذي جرى تمديده حتى ٢٢ شباط. ومع ذلك كان العدّاد التراكمي للإصابات يرتفع باستمرار كما هو مبيّن في الرسم البياني الآتي:

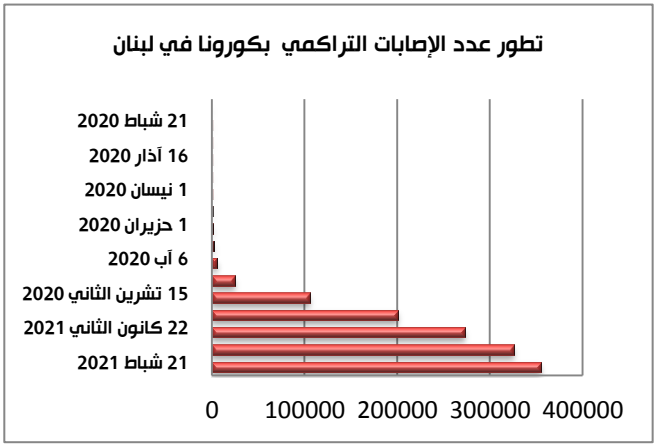

هذا الإرتفاع في أعداد الإصابات بحسب الرسم أعلاه لم نجد تفسيراً له سوى عدم التزام واسع من قبل المواطنين بالإجراءات المفروضة من قبل الدولة للحد من انتشار الفيروس. أما بالنسبة لدوافع عدم الالتزام فهي تكاد تكون محصورة في بُعدين لا ثالث لهما:

- الأول وهو البُعد الإجتماعي المتمثل في هويّة المجتمع وعاداته وتقاليده المشرقية المتمسكة بالتواصل المباشر والدائم بين أفراد الأسر النواتية والممتدة والأهل والأصدقاء..
- الثاني، وهو البعد الاقتصادي الذي يشكّل موضوع هذا البحث، ويتمثل في منسوب القلق الذي بات مرتفعاً جداً لدى المواطنين على أمنهم الاقتصادي أكثر منه على أمنهم الصحي.

لسوء الحظ ربّما تترافق تدابير احتواء الوباء مع تدهور متسارع لجميع المؤشرات الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، كما سنشير لاحقاً، لأسباب لا تتعلق بفيروس كورونا وحسب وإنما بسلسلة أزمات وأحداث مالية واقتصادية ونقدية وسياسية وأمنية لم يشهد لبنان مثيلاً لها في السابق أيضاً و أدى تفاعلها في لحظة زمنية واحدة إلى تعقيد المشهد الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي بشكل غير مسبوق، بحيث بات من الصعوبة بمكان إن لم يكن مستحيلاً تحديد مسؤولية كل من إجراءات مواجهة فيروس كورونا وهذه الأزمات عما انتهى إليه الوضع على مختلف الصعد .الأمر الذي بات يفرض على السواد الأعظم من هؤلاء الناس تعديلاً قسرياً في نمط استهلاكهم يجدون صعوبة كبيرة في تقبّله بعدما اعتادوا على هذا النمط لعقود مضت.

٢- تذكير بأبرز محطات الأزمة بالتزامن مع تفشّي وباء كورونا:

منذ أواخر العام ٢٠١٩ بدأ لبنان يشهد تدهوراً غير مسبوق في الكثير من المؤشرات الاقتصادية، بالتزامن مع شلل سياسي وإداري تخلله تدمير الشريان التجاري الرئيسي للبلاد الذي يمثله مرفأ بيروت. ونظراً لأهمية ودور هذه المؤشرات والأحداث في إفراغ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة وباء كورونا من مضمونها، وصولاً إلى إضعاف مناعة البلاد وقدرتها على السيطرة والصمود في مواجهة هذا الوباء، كان لا بد من استعراضها بشيء من الإيجاز على الشكل الآتي مع الإشارة الى أن هذ المؤشّرات ليست بالضرورة معزولة عن بعضها، بمعنى امتلاكها آليات تأثير متبادلة:

أولاً- تشديد العقوبات والخناق المالي والنقدي والاقتصادي على لبنان وسوريا، خلال العام ٢٠٢٠ من قبل الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية وبعض الدول العربية لأسباب سياسية تتصل بانتزاع تنازلات سياسية من حزب الله وحلفائه. الأمر الذي ساهم في لجم حركة تحويلات الدولار من الخارج وتجفيف مصادر التمويل الدولي من الأسواق المالية، بالإضافة إلى شل حركة التبادل التجاري مع سوريا والكثير من الداخل العربي.

ثانياً- تدهور سعر الصرف وارتفاع مستويات التضخّم:

بدأ سعر صرف الليرة اللبنانية يتدهور في السوق السوداء منذ شهر آب ٢٠١٩، فارتفع الدولار من سعره الرسمي المحدد عند ١٥١٥ ليرة في تموز ٢٠١٩ إلى حوالي ٩٣٥٠ ليرة في ٢٣ شباط ٢٠٢١. وذلك بحسب الرسم البياني الآتي:

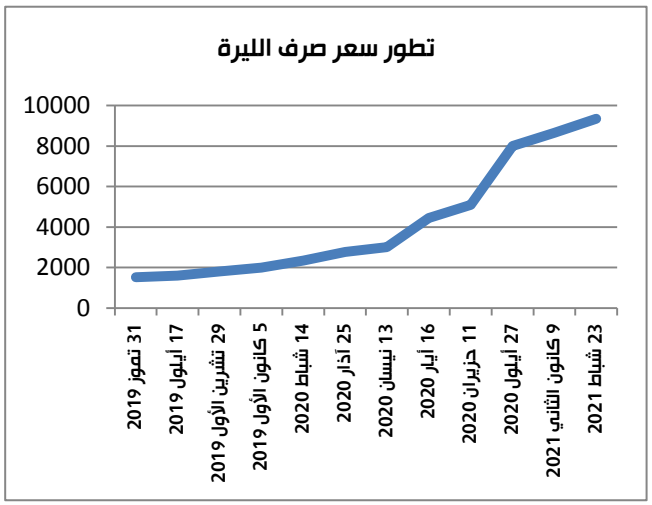

وهذا التدهور في سعر الصرف كان تأثيره كارثياً في إطلاق موجة من التضخم ساهمت بالنتيجة في تلاشي القدرة الشرائية لمداخيل الشريحة الأوسع من المواطنين ممن يتقاضون أجورهم بالعملة المحلية، بالإضافة إلى ذوبان قيمة المدّخرات بالليرة. ويوضح الجدول أدناه كيفية انعكاس التضخم المذكور على السلّة الاستهلاكية للمواطنين خلال سنة ٢٠٢٠:

بنود الإنفاق في السّلة الاستهلاكية	2020
خبز و حبوب	207٪
اللحوم	447٪
سمك وثمار البحر	544٪
حليب واجبان وألبان	338٪
زيوت ودهون	473٪
الفواكه	576٪
الخضار بما فيها البطاطا والدرنيات الأخرى	640٪
سكّر ومربّى وعسل وشوكولا وسكاكر	532٪
بن وشاي وكاكاو	376٪
مياه معدنية ومرطّبات وعصير الفواكه والخضار	344٪
الألبسة والأحذية	425٪
مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى	13٪
الصحة	17٪
النقل	132٪
التعليم	4٪

ثالثاً- توقّف الحكومة عن تسديد التزاماتها بالعملات المستحقة في ١٦ آذار ٢٠٢٠ بقيمة تقارب المليار و٢٠٠ مليون دولار (أصل الدين وخدمته). وذلك دون التوصل إلى اتفاق جديد مع الدائنين لإعادة جدولة الديون. وبطبيعة الحال فإن هذا التوقف سوف يطال أيضاً الدين المستحق لسنة ٢٠٢١ بقيمة إجمالية قدرها حوالي ٣٨١١ مليون دولار. وقد أعقب هذا التوقف قيام العديد من مؤسسات التصنيف الدولية بتخفيض تصنيف لبنان الائتماني فخفضت "موديز"تصنيف لبنان إلى أدنى درجة، أي من درجة ca إلى c. وكذلك فعلت وكالة "فيتش" التي صنّفت لبنان عند درجة التعثر (RD) ووكالة " ستاندرد أند بورز" التي خفضت درجة سندات لبنان إلى (D). مما أدى إلى تدهور قيمة السندات اللبنانية في الأسواق العالمية بما لا يقل عن ٦٨٪.

رابعاً- أزمة القطاع المصرفي: كشفت سياسة العقوبات والحصار المشار إليهما أعلاه، وما ترتّب عليهما من انحسار التحويلات الخارجية ، عن عيوب هيكلية في القطاع المصرفي اللبناني، سواءً لناحية السياسات أو الميزانيات.لذلك وجدنا أن هذا القطاع الذي كان يوماً يشكل درّة التاج للاقتصاد اللبناني قد بدأ يترنّح منذ أواخر العام ٢٠١٩ ومطلع سنة ٢٠٢٠. وفي محاولة لكبح سقوطه شهد هذا القطاع إغلاقات متكررة وفرض كابيتال كونترول استنسابي على السحوبات احتجزت بموجبها أموال المودعين بالدولار والليرة في المصارف، دون أن تمنع كبار المودعين من تهريب أموالهم نحو الخارج بمئات ملايين الدولارات. حيث سُجّل تهريب حوالي ٥،٧ مليار دولار خلال شهري كانون الثاني وشباط 2021 فقط بحسب مصادر وزارة المالية التي قدّرت خسائر القطاع المصرفي ككل بنحو ١٣٦ مليار دولار كتقديرات أولية موزّعة على الشكل الآتي:

- خسائر مصرف لبنان = ٥٣ مليار دولار.
- خسائر المصارف التجارية = ٨٣ مليار دولار.

وقد برزت مسألة إعادة هيكلة القطاع المصرفي كمطلب إصلاحي لصندوق النقد الدولي على طاولة التفاوض كشرط لتقديم تسهيلات مالية للبنان. وتمهيداً لهذه العملية قامت الحكومة بتكليف شركة دولية للتدقيق في حسابات المصرف المركزي، قبل عرقلة عمل هذه الشركة وبالتالي توقّف المفاوضات مع الصندوق.

خامساً – انفجار مرفأ بيروت:

يُعتبر مرفأ بيروت الشريان الحيوي للتجارة اللبنانية. الذي يمر عبره نحو ٧٠٪ من البضائع التي تدخل لبنان سنوياً. وهو يشكّل محور مرفئي إقليمي يتصل بحوالي ٥٦ خطاً ملاحياً عالمياً يدخل عبرها حوالي ثلاثة آلاف سفينة سنوياً.

وقد ألحق انفجار المرفأ في الرابع من آب ٢٠٢٠ خسائر وأضراراً جسيمة مباشرة وغير مباشرة بمختلف القطاعات الاقتصادية والمرافق العامة قُدرت حصيلتها بحسب التقييم السريع والأولي لمجموعة البنك الدولي بما يتراوح بين ٦٦٢٠ مليون دولار في حدها الأدنى، و ٨٠٩٥ مليون دولار في حدها الأقصى. وأكثر من نصفها (٥٧٪) عبارة عن أضرار والباقي (٤٣٪) خسائر فائتة.

أما بالنسبة لإعادة البناء فقد بلغت كلفتها الإجمالية في القريب العاجل ٦٠٥ مليون دولار، وفي المدى القصير ١١٨٠ مليون دولار كحد أدنى بحسب المصدر نفسه.

ومما لا شك فيه أن هذا الانفجار وما ترتّب عليه من خسائر وأضرار لحقت بالقطاعات والمؤسسات سيكون لها تداعيات سلبية مباشرة على نطاق الاقتصاد الكلّي، أورد البنك الدولي بعضاً منها على الشكل الآتي:

- خسائر في النشاط الاقتصادي ناجمة عن تدمير رأس المال المادي. وتتمثل في انخفاض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.4 و 0.6 نقطة مئوية خلال العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على التوالي.
- قيود على الاستيراد تؤدّي إلى خصم 0.4 و 1.3 نقطة مئوية من معدّل النمو عامي 2020 و 2021 على التوالي.
- ارتفاع تكلفة معاملات التجارة الخارجية، مما سيزيد الأسعار والتضخم محلياً، ويساهم بالتالي في مزيد من الإفقار للبنانيين، وإن كان تراجع الاستيراد سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض ملموس في عجز الحساب الجاري، وبالتالي تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.

سادساً- تدهور مضطرد في جهوزية ونوعية البنية التحتية والخدمات العامة. مما يزيد من تكلفة الإنتاج ويضعف القدرة التنافسية للقطاع الخاص من جهة، ويساهم في تقويض مستويات المعيشة من جهة أخرى.

سابعاً- التداعيات المستمرة للأزمة السورية لجهة استضافة لبنان النسبة الأكبر من النازحين السوريين قياساً على عدد سكانه. وتعنّت المجتمع الغربي في إيجاد حل لمشكلة النازحين السوريين.

٣- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا:

تختلف تأثيرات كورونا الاقتصادية والاجتماعية من يوم لآخر وبين فئة وأخرى، وبالتالي مادام أن التدهور لم يصل إلى القعر فإن تقديرات الخسائر تبقى أولية ريثما تكتمل الصورة. وفي حين كان بعض هذه التأثيرات مباشراً وجلياً فإن بعضها الآخر لا زال في إطار التوقّعات. خصوصاً أن معظم البيانات المتاحة تكاد تقتصر على الأشهر الثمانية الأولى من سنة ٢٠٢٠، علماً أن التقديرات تشير إلى أن الوضع بات أسوأ بكثير في نهاية السنة وبداية عام ٢٠٢١.

فيما يلي نتناول كل هذه التأثيرات بحسب الفئات ووقع التأثير بحد ذاته مباشراً كان أو متوقّعاً، دون أن ينفي ذلك وجود تأثيرات متبادلة.

أولاً – التأثيرات الاقتصادية لكورونا على مؤسسات القطاع الخاص:

- التأثيرات المباشرة: من المعروف في لبنان أن القطاع الخاص يعتبر القاطرة الرئيسية للاقتصاد الوطني. فهو يشكّل حوالي ٨٨٪ من هذا الاقتصاد، وبالتالي فإن أية تداعيات تلحق بهذا القطاع ستطال نتائجها الاقتصاد برمّته. فقد أدّى تدهور سعر الصرف بالتزامن مع الإغلاقات المتكررة إلى تراجع كل من الطلب والعرض، من المستهلكين والمنتجين على حدّ سواء.

لذلك فقد تراجع نشاط القطاعات الاقتصادية خلال الفترة بين آب ٢٠١٩ وآب ٢٠٢٠ بنسبة تراوحت بين ٤١،٢٪ في قطاع الفنادق والمطاعم و٤٧،٨٪ في قطاع تجارة التجزئة. وقد أدّى ذلك إلى خسارة عشرات الآلاف من الوظائف في القطاع الخاص، ناهزت تقريباً ٣٥٠ ألف وظيفة، في حين أن حوالي خمس المؤسسات ضمن القطاعات المذكورة قد أقفلت أبوابه نهائياً ، فيما قلّص ١٨٪ منها أعمالها خلال الفترة المذكورة.[٢]

وكانت إحصائيات لمنظمة العمل الدولية[٣] أعدت خلال المرحلة الأولى لانتشار الوباء قد أشارت إلى توقّف حوالي ٥١٪ من مؤسسات القطاع الخاص عن العمل بصورة مؤقّتة، مقابل ٤٠٪ بساعات عمل أقلّ و٣٦٪ بعدد أقلّ من العمّال والموظفين. وفي المقابل صرّح أكثر من نصف هذه المؤسسات عن تقلّص مبيعاتها وخسارة العائدات في تلك المرحلة بنسبة تزيد عن النصف. بالإضافة إلى معاناة ما يقرب من ٤٠٪ منها من نقص السيولة وصعوبة الحصول على الموادّ الأوّلية.

واستناداً إلى الإحصائيات ذاتها أعلاه فإن الشركات والمؤسسات أصلاً كانت تعاني من مصاعب مالية واقتصادية قبل انتشار الوباء بكثير، جعلت نسبة المؤسسات الرابحة فيها لا تتجاوز الثلث. وذلك مقابل ٤٠٪ لا ربح ولا خسارة و ٢٦٪ تعمل بخسارة.

وهناك ٥٪ فقط من المؤسسات المتضررة من وباء كورونا قد استفادت بالفعل من أي شكل من أشكال الدعم الحكومي. فيما صرّح ٦٣٪ منها أنها بأمس الحاجة للدعم المالي المباشر ودعم الأجور لضمان استمرار المؤسسة وعدم صرف العمال[٤] .

وبحسب البنك الدولي تتركز النشاطات الأكثر تضرّراً في قطاعات أساسية كتجارة التجزئة والمطاعم والفنادق والبناء والعقارات والخدمات المالية. وهذه القطاعات يعمل فيها ما لا يقل عن ٥٢٪ من اليد العاملة، معظمهم من ذوي الدخل المحدود والمتدنّي. والجدير ذكره أن

[٢] - Rapid Diagnostic Assessment of Employment Impact under COVID-19 in Lebanon, ILO, Aug. 2020>

[3] - Facing Multiple Crises, Rapid Assessment of the Impact of COVID-19 on Vulnerable Workers and Small Scale Enterprises in Lebanon, ILO and Fafo, May 2020.

[4]- Facing Multiple Crises, المصدر نفسه

حوالي ٥٤،٩٪ من هؤلاء يعملون بشكل غير نظامي، أي بدون عقود عمل موقّعة ولا يحظون بأي ضمان صحي أو حماية اجتماعية. مما يجعلهم الأشد تضرّراً من تداعيات وباء كورونا.وذلك بحسب بيانات مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر ٢٠١٨-٢٠١٩ الذي نفّذته إدارة الإحصاء المركزي. حيث يتبيّن أن نمط العمل على حساب العامل أو على الساعة أو باليوم أو على القطعة هو السائد في القطاعات المشار إليها.مع الإشارة أن صندوق النقد الدولي يقدّر نسبة العمالة غير النظامية بحدود ٧١٪ [٥].

وفي الإطار نفسه فقد تضمّن تقرير موجز صدر حديثاً عن الإسكوا (ESCWA)[٦] حول التداعيات الاقتصادية لكورونا المؤشرات الآتية حول خسائر المؤسسات لسنة ٢٠٢٠:

- تراجع مبيعات القطاع الخاص بنسبة ٤٥٪ سنة ٢٠٢٠.
- صرف حوالي ٢٣٪ من اليد العاملة في مختلف القطاعات، وتصل هذه النسبة إلى ٤٠٪ في قطاع البناء و٣٠٪ في الفنادق والمطاعم.

❖ التأثيرات المتوقّعة: تتوقّع العديد من المؤسسات الدولية المعنية بالشأن اللبناني مثل منظمة العمل الدولية (ILO) أنه إذا استمرت الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية، وكذلك إجراءات مواجهة وباء كورونا، على حالها فإن ١٩٪ فقط من المؤسسات الاقتصادية في لبنان ستكون قادرة على الاستمرار في دفع أجور العمال في هذه الحالة. ويبقى الوضع أفضل للمؤسسات الكبيرة، في حين ينتظر تلك الصغيرة والمتوسطة الحجم مستقبل قاتم ما لم تكن قادرة على أداء قسم كبير من أعمالها عبر الإنترنت.

ويبقى التحدّي الأساسي الذي ستواجهه هذه المؤسسات على اختلاف أحجامها هو تقلّص المبيعات نتيجة تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين وعدم استقرار سعر الصرف لا بل اتجاهه صعوداً، والقيود على تداول العملة الأجنبية وتدنّي حجم السيولة المتوافرة. خصوصاً أن ٥٠٪ من هذه المؤسسات تقريباً تصل إلى ٧٥٪ في قطاع البناء عليها ديون بالعملات، وبالتالي فإن التدهور الحاصل في سعر الصرف وتراجع المبيعات المستمر سيؤدّيان إلى مضاعفة أعباء هذه الديون وعدم التمكن من تسديدها. وهو ما يعني أيضاً أعباء إضافية في ميزانيات المصارف الدائنة. وبالتالي يُخشى أن المؤشرات المذكورة أعلاه وجُلّها يعود للنصف الأول من سنة ٢٠٢٠ ربما أصبحت على الأرجح أسوأ بكثير مع نهاية العام ذاته، بعدما جرى تمديد الإغلاق لأكثر من مرة وحقق سعر الصرف قفزات خيالية.

ومن المتوقع بحسب صندوق النقد الدولي أن يتراجع حجم الناتج المحلي والتوظيف بمعدل ٥،٤ و ٤،٩ نقاط مئوية على التوالي لكل ستة أشهر من تعطّل قطاعات تُعتبر ركيزة الاقتصاد اللبناني كالسياحة والخدمات.[٧]

ومن التوقعات التي بدأت تتجسّد عملياً على أرض الواقع تعميق أزمة القطاع المصرفي نتيجة المضاعفات الاقتصادية السلبية لوباء كورونا على المؤسسات غير المالية.حيث من المتوقع أن تزداد نسبة الديون المشكوك بتحصيلها. وهو ما يفرض على المصارف التي تعاني أصلاً من نقص في السيولة زيادة المؤونات نتيجة تدهور نوعية الأصول. وقد ارتفعت نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى ٢٠٪ خلال الفصل الأول لسنة ٢٠٢٠.

[5]- Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, IMF, Oct. **2020**

[6]- Lebanon's Formal Private Sector: the Bitter Reality of **2020**, ESCWA, **2021**

[7]- Regional Economic Outlook, مصدر سابق

ثانياً – التأثيرات على سوق العمل:

تتفاوت التقديرات بشأن خسائر سوق العمل بسبب جائحة كورونا باختلاف المصادر. فبحسب برنامج الغذاء العالمي صرّح ما يقارب ٣٠٪ من اللبنانيين العاملين خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة ٢٠٢٠ أنهم فقدوا عملهم نتيجة انتشار وباء كورونا، فيما جرى تقليص رواتب ٢٣٪ منهم. والنسبة الكبيرة ممن طالتهم هذه الجائحة (بين ٣٢٪ و ٤٢٪) يعملون بشكل خاص في قطاعات الخدمات والمطاعم والبناء والسياحة والترفيه[8].علماً أن دراسة الإسكوا المذكورة أعلاه كانت أشارت إلى صرف ٢٣٪ من اليد العاملة بسبب جائحة كورونا.

أما منظمة العمل الدولية فهي تقدّر أن ٣٤٪ من العمال صرفوا من العمل بصورة مؤقتة حتى نيسان ٢٠٢٠[9]. وأن ٥٠٪ من العمال والموظفين قد أخرجوا من العمل بصورة دائمة بسبب الإغلاق المتكرر. وأن نسبة البطالة عموماً بلغت ٣٧٪. وبحسب هذه الدراسة فإن النسبة الأعلى من الصرف المؤقّت تركّزت في قطاع التعليم ونشاطات الخدمات. أما حالات الصرف الدائم فكانت في قطاعات البناء والصناعة والمطاعم والترفيه. كما لاحظت الدراسة أن معظم العمال والموظفين الذين طالهم الصرف الدائم يعملون بصفة غير نظامية وعلى الأخص بدون عقود عمل.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن مجموع اليد العاملة في لبنان يقدّر بحوالي مليون و٥٩٠ ألف عامل (يشكّلون ٤٣،٣٪ من السكان، منهم ٧٨٪ لبنانيون والباقي نازحون سوريون وعمال أجانب)[10]، فهذا يعني وجود ما يتراوح بين ٣٦٥ ألف إلى ٥٨٨ ألف عامل قد خسروا وظائفهم بسبب جائحة كورونا خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٠.

كذلك فإن غالبية الذين ما زالوا مستمرين في عملهم (حوالي ٩٤٪)[11] صرّحوا عن تقليص مداخيلهم بسبب تقليص ساعات العمل. لا بل إن ٦٤٪ ممن خسروا عملهم بشكل أو بآخر بسبب الإغلاق لم يحصلوا على أية تعويضات من أصحاب العمل، فيما صرح ٢٠٪ أنهم حصلوا على دفعات جزئية.

وتجدر الملاحظة أن أجور غالبية العاملين في القطاع الخاص كانت تقلصّت أصلاً قبل الإغلاق الذي فرضته الحكومة لمواجهة انتشار وباء كورونا، نتيجة الانكماش الاقتصادي المتزايد. إذ إن هذه الأجور انخفضت بنسبة٧٨٪ إما بسبب التقليص القسري لساعات العمل (٥٢٪) أو بسبب الصرف التعسّفي (٤٣٪)[12].

وهذا الانهيار في سوق العمل لم يقتصر أساساً على القطاع غير النظامي كما هو مذكور أعلاه. بل إن بيانات رصيد الاستخدام وترك العمل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تشير إلى أن هذا الرصيد،الذي اعتاد أن يكون فائضاً على الدوام لمصلحة الاستخدام حتى في السنوات الثلاث الأخيرة وإن بوتيرة متناقصة،بات سالباً بنسبة ٧٪ لمصلحة الترك سنة ٢٠٢٠ في مؤشر على خروج متزايد ونهائي من سوق العمل بنسبة أعلى من الاستخدام .وعلى سبيل المثال كانت حركة الاستخدام تمثل ١٢١٪ من حركة ترك العمل سنة ٢٠١٧، ثم انخفضت إلى ٥٢٪ نهاية سنة ٢٠٢٠، أي بمعنى آخر باتت حركة ترك العمل تعادل ضعف حركة الاستخدام.

فبحسب إحصاءات الصندوق فقد تراجع عدد الأجراء المسجّلين من حوالي ٥٢٤ ألف مضمون في نهاية عام ٢٠١٩ إلى ٤٨٥ ألفاً ، أي بانخفاض يفوق ٣٩ ألف مضمون في نهاية سنة ٢٠٢٠. وهو ما يشكّل حوالي ٧٪ من إجمالي عدد المسجّلين في الضمان.

[8]- Assessing the Impact of Economic and COVID-19 Crises in Lebanon, World Food Program, June 2020.

[9]- Facing Multiple Crises, مصدر سابق

[10]- مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر ٢٠١٨-٢٠١٩، إدارة الإحصاء المركزي، أيلول ٢٠٢٠.

[11] - Facing Multiple Crises, مصدر سابق

[12]- المصدر ذاته

ثالثاً- التأثيرات على الأوضاع المعيشية للأسر:

أدّى لتدهور الكبير في أوضاع القطاع الخاص الذي يشكّل دعامة الاقتصاد الوطني كما سبق وأشرنا، وتبعاً لذلك إنهيار الوظائف وسوق العمل إلى تراجع الأوضاع المعيشية للأسر بشكل تلقائي. ففي الأشهر الخمسة الأولى من سنة ٢٠٢٠ تقلّصت مداخيل ٦٢٪ من الأسر نتيجة وباء كورونا بحسب برنامج الغذاء العالمي[13]، فيما كانت ١٠٪ منها لا تزال تسعى جاهدة لتأمين مصادر دخل بديلة تمكّنها من المحافظة على مستوى معيشتها. وبطبيعة الحال فإن هذه المؤشرات لا تأخذ بعين الاعتبار تراجع القدرة الشرائية لهذه المداخيل نتيجة تراجع سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وبالتالي الموجة التضخمية الناجمة عنه.

وفي دراسة للإسكوا تعود للنصف الأول من سنة ٢٠٢٠[14] تقدّر ارتفاع نسبة الفقراء من ٢٧،٧٪ سنة ٢٠١٩ إلى ٥٥،٣٪ سنة ٢٠٢٠، منهم ٢٣،٢٪ باتوا دون عتبة الفقر الدنيا المقدّرة بنحو ٨،٥ دولارات يومياً على أساس سعر الصرف الرسمي (أي ١٥٠٠ ليرة للدولار)، أي ما يساوي عملياً ١٢ ألف و٧٥٠ ليرة لبنانية للشخص الواحد. وذلك على الشكل الوارد في الجدول أدناه:

مستويات الفقر	نسبة الفقراء سنة ٢٠٢٠	نسبة الفقراء سنة ٢٠١٩
خط الفقر الأدنى= ٨،٥ $	٢٣،٢ ٪	٨،٢ ٪
خط الفقر الأعلى= ١٤ $	٥٥،٣ ٪	٢٧،٧ ٪

وهذه المؤشرات تعني في الواقع زيادة عدد الفقراء في لبنان بسبب جائحة كورونا بمعدل يتراوح بين ٧٥٣ ألف فقير بمعيار خط الفقر الأدنى، ومليون و٣٥٣ ألف فقير بمعيار خط الفقر الأعلى.

ولكن تجدر الإشارة الى أن مؤشرات الإسكوا أعلاه لسنة ٢٠٢٠هي في الواقع تقديرات تنطلق من معطيات الأشهر الخمسة الأولى لسنة ٢٠٢٠ لتعمّمها على بقية السنة. وذلك بالاستناد إلى فرضية مفادها أن المعطيات المسجّلة حتى شهر أيار يفترض سريانها على بقية أشهر السنة ضمن شروط معيّنة. وذلك على الشكل الآتي:

التوقّعات: هبوط الاستهلاك الفردي للأسرة بمعدل الثلث خلال الفترة المتبقية، مع بقاء خط الفقر على حاله. وذلك بالاستناد إلى فرضيتين هما:

- بقاء الدخل الإسمي لغالبية العاملين والموظفين ثابتاً، وتراجع الاستهلاك في ظل غياب المعطيات عن أية تغيرات في الدخل.
- ارتفاع قيمة خط الفقر بالليرة بمعدل النصف نتيجة الغلاء الذي ارتفع أيضاً بنسبة ٥٠٪ بين كانون الثاني ٢٠١٩ وأيار ٢٠٢٠ ، بحسب مؤشر أسعار الاستهلاك لإدارة الإحصاء المركزي.

لكننا نعتقد أن كل هذه الأرقام والمؤشرات تبقى في إطار التقديرات. وذلك للأسباب الآتية:

أولاً- أن سلسلة الأزمات والأحداث الاقتصادية والمالية والمصرفية والأمنية والسياسية المتلاحقة منذ سنة ٢٠١٩، كأقرب تقدير وسنة ٢٠١١ كتقدير أبعد، قد أحدثت تحوّلات وتغييرات عميقة في نمط استهلاك غالبية السكان. مما يفرض بالتالي إعادة النظر على الأقل بسلّة استهلاك الأسر اللبنانية التي تعود لسنة ٢٠١٢ ، وما زالت تعتمد كأساس في الكثير من دراسات أوضاع ومستويات المعيشة في لبنان حتى الآن.

فعلى سبيل المثال أدّى ارتفاع أسعار المواد الغذائية سنة ٢٠٢٠ بنسبة ١٤١٪، والتضخّم عموماً بنسبة ٨٥٪ بحسب مؤشرات إدارة الإحصاء المركزي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق الغذائي من إجمالي السلة الاستهلاكية للأسر الفقيرة تحديداً من ٤٢٪ حتى سنة ٢٠١٩ إلى أكثر من

[13] -Assessing the Impact of Economic and COVID-19 Crises in Lebanon,

[14]- Wealth Distribution and Poverty Impact of COVID-19 in Lebanon, ESCWA- July 2020.

٨٠٪ سنة ٢٠٢٠. وهذا الأمر يعتبر عاملاً حاسماً في تقدير تأثيرات التضخم وإجراءات مواجهة كورونا على مستويات المعيشة للأسر من جهة، واحتساب خطوط الفقر من جهة أخرى.

ثانياً- وجود أسعار صرف متعددة. فهناك السعر الرسمي بقيمة ١٥٠٠ ليرة للدولار، وسعر المِنصّة ٣٩٠٠ ليرة للدولار، وسعر السوق السوداء غير المستقر وآخره ٩٣٠٠ ليرة للدولار حتى نهاية شباط ٢٠٢١. مما يجعل من الصعب احتساب قيمة واقعية لخط الفقر.

وللتوضيح، نجد أنه في دراسة أعدها مؤخّراً المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وعلى أسس أكثر واقعية بالاستناد إلى سعر صرف السوق السوداء (كان حينها يساوي ٨٠٠٠ ليرة)[١٥] لا بد من زيادة الدخل بقيمة مليون ليرة على الأقل للشخص الواحد سنة ٢٠٢٠ ، وذلك لتمكينه من استعادة القدرة الشرائية كي يصبح قادراً على شراء السلة الاستهلاكية نفسها التي كان يحصل عليها سنة ٢٠١٢. وبناءً عليه فإن كلفة خط الفقر لعائلة مكوّنة من خمسة أشخاص من أعمار مختلفة ذكوراً وإناثاً يصبح أربعة ملايين و١١٧ ألف ليرة شهرياً.

وانطلاقاً من هذه المعطيات فإن خط الفقر الأعلى للفرد سنة ٢٠٢٠ هو على الشكل الآتي:

- ✓ على أساس سعر الصرف الرسمي: ٢٢،٢ $.
- ✓ على أساس سعر المنصّة: ٨،٦ $.
- ✓ على أساس السوق السوداء: ٤،٢ $.

وبالعودة إلى دراسة الإسكوا، نجد انها تمكّنت من تسجيل تأثيرات ولو طفيفة لجائحة كورونا على توزيع الدخل في المجتمع اللبناني. حيث ارتفع مؤشر جيني لعدالة توزيع الثروة من ٣١،٨ سنة ٢٠١٩ إلى ٣٢،١ سنة ٢٠٢٠. ومما لا شك فيه أن الفئات الأكثر فقراً ستكون أقل مرونة في التعاطي مع تفاقم مسألة عدم عدالة توزيع الدخل في حال تعاظم تداعيات الجائحة، بالمقارنة مع الفئات عند خط الفقر الأعلى (نسبة المرونة ١،٣ للأولى مقابل ٥،٩ للثانية)[١٦].خصوصاً أن نسبة الأسر التي تملك مدّخرات تمكّنها من مواجهة تداعيات وباء كورونا لفترة أطول لا تتعدّى ٢١٪. يضاف إلى ذلك تدنّي نسبة المساعدات النقدية والعينية التي حصلت عليها تلك الأسر حتى أواخر نيسان ٢٠٢٠ (٣٪ و ١٧٪ على التوالي)[١٧]. كما أن من جملة نتائج الأزمة المصرفية في ظل هذا الوباء خسارة أغنى ١٠٪ من السكان ما يقارب ٤٠٪ من ثرواتهم ومدّخراتهم.

وفي قراءة أبعاد المؤشرات المتعلقة بمستويات المعيشة أعلاه، يمكن التوقف عند بُعدين أساسيين لكل منهما تأثيراته القاتمة لمستقبل البلاد في المديين المتوسط والبعيد على الشكل الآتي:

أولاً) البُعد الاجتماعي: ويتمثل في ازدياد تركَز الثروة وبالتالي اختلال التوازن الاجتماعي، مع الإشارة أن لبنان يُصنّف أصلاً من أكثر الدول سوءاً في توزيع الثروة. حيث كان ١٠٪ من السكان الأغنياء يستحوذون على ٧٠،٦٪ من مجموع الثروة الإجمالية المتوفّرة سنة ٢٠١٩، أي ما يساوي ١٥١،٤ مليار دولار من أصل ٢١٤،٣ مليار دولار. وإن كانت التقديرات[١٨] تشير إلى تراجع ثروة هذه الفئة بنسبة تقارب ٤٠٪ سنة ٢٠٢٠، نتيجة تفاقم الأزمات بما فيها الأزمة المصرفية، إلى حوالي ٩٠،٨ مليار دولار فقط.

١٥- تحديث خطوط الفقر في لبنان: تقديرات أولية لخطّي الفقر الغذائي (أو المدقع) والأعلى للعام ٢٠٢٠، ورد في النشرة الاقتصادية- العدد الثاني، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، كانون الأول ٢٠٢٠.

16- Wealth Distribution and Poverty Impact of COVID-19 in Lebanon,

17-Facing Multiple Crises, مصدر سابق

18- Poverty in Lebanon: Solidarity is Vital to Address the Impact of Multiple Overlapping Shock- ESCWA 2020, POLICY BRIEF.15

وفي مؤشر على مزيد من تركّز الثروة يتبيّن من الرسم البياني أدناه تراجع نسبة الفئة الأغنى إلى٥٪ فقط سنة ٢٠٢٠، في حين ارتفعت نسبة الفقراء من ٢٧،٩ ٪ سنة ٢٠١٩ إلى حوالي ٥٥،٢٪ حتى منتصف سنة ٢٠٢٠.

ثانياً) البُعد الاقتصادي: يتمثل بتضاؤل الفئة الوسطى بشكل متسارع. فبحسب الرسم البياني أدناه نجد أن نسبة هذه الفئة قد تراجعت من ٥٧،١٪ حتى أوائل سنة ٢٠١٩ إلى ما دون ٣٩،٨٪ منتصف سنة ٢٠٢٠. ومن المعروف أن هذه الفئة تشكل تقليدياً الخزّان البشري والاقتصادي لكل بلد حول العالم. وبالتالي فإن إفقار هذه الفئة ودفعها

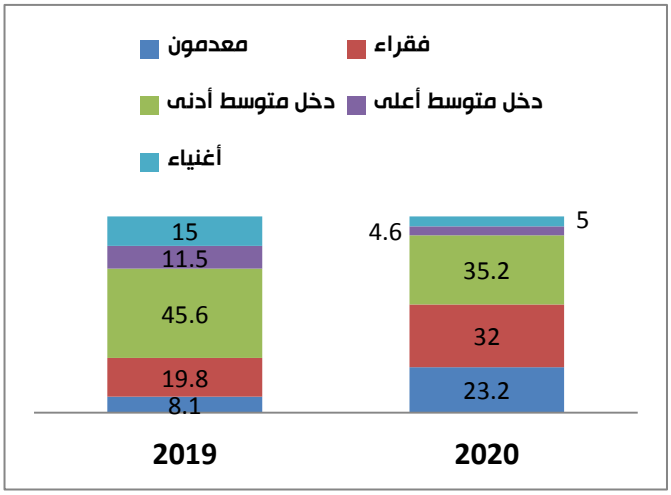

للهجرة يجعل من إمكانية إعادة بناء ونهوض هذه البلاد أمراً بعيد المنال:

المصدر: Poverty in Lebanon: Solidarity is Vital to Address the Impact of Multiple Overlapping Shock- ESCWA **2020**, POLICY BRIEF.**15**

رابعاً- التأثيرات على صعيد الاقتصاد العام والدولة:

أدّى الإغلاق المتكرر للبلاد بالتزامن مع انهيار سعر صرف الليرة والأزمة المصرفية، وما تسبّب به من إفلاس الكثير من الشركات وتعثّر أخرى وتسريح الآلاف من العمال والموظفين وتراجع القدرة الشرائية، إلى تدهور غير مسبوق في مؤشرات الاقتصاد الكلّي بما فيه المالية العامة للدولة. ونورد فيما يلي عيّنة من هذه المؤشرات:

- تراجع الإيرادات العامة في الموازنة بنسبة ٢٠،٢٪ خلال الفترة بين تشرين الثاني ٢٠١٩ وتشرين الثاني ٢٠٢٠. ولولا تراجع النفقات العامة أيضاً في التوقيت ذاته بسبب تعليق الدولة سداد الديون المستحقة بالعملات، بالإضافة إلى تأجيل الكثير من الإنفاق خصوصاً الاستثماري، لكان العجز في الموازنة قد تضاعف كذلك.

ولكن من المتوقّع أن تؤدّي الأعباء المالية الإضافية الناتجة عن الإجراءات الصحية الرسمية لمواجهة كورونا، بالإضافة إلى تدابير دعم الفئات المهمّشة إلى الضغط على موازنة سنة ٢٠٢١، فترتفع بذلك النفقات وبالتالي يزيد العجز العام. ولتفادي هذه الزيادة المتوقّعة في العجز من غير المستبعد أن تلجأ الحكومة إلى إلغاء أو تأجيل بنود إنفاق أخرى من جهة والاستدانة من جهة أخرى. مما يعني زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج بنسبة غير واضحة حتى تاريخه.

ولذلك، وحرصاً على شفافية أكبر للمالية العامة للدولة، ولضبط هذا الإيقاع تلافياً للوقوع في مطبّات غير محسوبة لا بد من أن يندرج الإنفاق المالي المتصل بجائحة كورونا ضمن إطار مالي مدروس وواضح، متفق عليه من قِبل كل الأطراف في المديين القريب والمتوسط.

- تضاعف العجز في ميزان المدفوعات من حوالي خمسة مليارات حتى تشرين الثاني ٢٠١٩، إلى ١٠،٢ مليار دولار حتى تشرين الثاني ٢٠٢٠.

ومما ساهم في هذا العجز بلا شك تراجع تحويلات المغتربين اللبنانيين في الخارج بنسبة تراوحت بين ٢٣٪ و ٣٦٪ سنة ١٩٢٠٢٠، بعدما سجلت ما يقارب ٧،٤ مليار

[19]- Is Food Security in Lebanon Under Threat ? ESCWA/2020/policy brief.14

دولار سنة ٢٠١٩. وهو ما يشكل ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي هذا التراجع كنتيجة طبيعية من نتائج خسارة الدول العربية المصدّرة للنفط جزءاً كبيراً من عائداتها البترولية سنة ٢٠٢٠،بنسبة تقدّرها جهات دولية٢٠ بما يتراوح بين ١٠،٧٪ و ٣٨،٣٪ .

- انخفاض الاحتياطيات الأجنبية لدى مصرف لبنان من ٣٠،٢ مليار دولار في كانون الأول ٢٠١٩ إلى ١٩ مليار دولار في كانون الأول ٢٠٢٠.يذكر في هذا الصدد أن هذا الانخفاض يترافق مع سياسة دعم الموادّ الأساسية كالقمح والأدوية والمحروقات بما فيها الفيول لمؤسسة كهرباء لبنان، بكلفة سنوية قدرها حوالي ٥٤٧٠ مليون دولار.
- ارتفاع حجم الانكماش الاقتصادي من سالب ٦٪ سنة ٢٠١٩ إلى ما بين سالب ٢٠٪ وسالب ٢٥٪سنة ٢٠٢٠ باختلاف التقديرات بين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. أي أن قيمة الناتج المحلي الإسمي تراجعت من ٥٢،٥ مليار دولار ١٨،٧ مليار دولار في الفترة المذكورة.وتتوقّع مؤسسة "موديز" للتصنيف الائتماني الدولي أن يتراجع هذا الانكماش إلى سالب ٦٪ مجدداً سنة ٢٠٢١.
- تراجع حركة المسافرين الوافدين والمغادرين عبر مطار رفيق حريري الدولي بنسبة ٧١٪، في حين تراجعت حركة الطائرات بنسبة ٦١،٣٪ خلال سنة ٢٠٢٠.
- تقدّر قيمة الخسائر اليومية في الاقتصاد نتيجة الإغلاق التام بحدود ٥٠ مليون دولار، بحسب "الدولية للمعلومات". وإذا افترضنا حصول ١٠٠ يوم إغلاق تام خلال فترة الإقفال منذ آذار ٢٠٢٠ وحتى شباط ٢٠٢١، فإن حجم الخسارة الإجمالية الفائتة في الناتج المحلي تصبح بحدود خمسة مليارات دولار بالحد الأدنى.

- يُخشى أن يؤدّي الوضع الاقتصادي والمالي المتردي، والذي ازداد تعقيداً مع تفاقم جائحة كورونا إلى تجميد ، إن لم يكن تأخير وضع خطط الإصلاح المالي والاقتصادي التي باتت معروفة قيد التنفيذ.

٤- في التوصيات لاحتواء الأزمة:

نظراً لتعدّد التوصيات بهذا الصدد فإننا نكتفي بعرض مختصر لأبرز ما ورد منها بحسب المصدر، قبل التعقيب في الختام.

فمنظمة الإسكوا[٢١] تدعو إلى ما يلي:

- ✓ فرض ضريبة ثروة لمرة واحدة بمعدل يتراوح بين ٥،٩٪ إلى ٣،٦٪ يُخصّص ريعها لاحتواء الفقر.فعلى سبيل المثال، وبحسب منظمات دولية تقدّر ثروة شريحة ١٠٪ الأغنى من السكان في المنطقة العربية عموماً بحوالي ٣٣٤٤ مليار دولار، أي ما يشكّل حوالي٧٦٪ من إجمالي ثروة تلك المنطقة، التي انخفضت بسبب جائحة كورونا من ٥٨٠٠ مليار دولار سنة ٢٠١٩ إلى ٤٤٠٠ مليار دولار سنة ٢٠٢٠. ومن بين هؤلاء يوجد ٣١ ملياردير عربي تقدّر ثروتهم الإجمالية بنحو ٩٢،١ مليار دولار. وهذه الثروة وحدها تساوي ضعف الكلفة السنوية لإغلاق فجوة الفقر في المنطقة العربية، بما فيه تداعيات فيروس كورونا[٢٢].
- ✓ السعي لتأسيس صندوق إقليمي للتضامن مع لبنان ومساعدته في تجاوز محنته.
- ✓ اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتأمين الحماية الاجتماعية والأمن الصحي والغذائي بالدرجة الأولى للفئات الأكثر تضرّراً، وبصورة عاجلة.
- ✓ السعي لحل الأزمة المصرفية بأسرع وقت.

[20]- Covid-19 Economic Cost to the Arab Region , ESCWA/CL3.SEP/2020/policy brief.1

[21]- - Wealth Distribution and Poverty Impact of COVID-19 in Lebanon

[22]- Policy Brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region, an Opportunity to Build Back Better, ESCWA-July 2020.

أما منظمة العمل الدولية (ILO) فهي تطرح مجموعة توصيات برسم وزارة العمل والوزارات الأخرى المعنية، تراها ناجعة في مواجهة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المعقد. ويمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

- ✓ تعزيز آليات الانصياع لترتيبات سوق العمل وحلّ النزاعات بين أطراف العمل. خصوصاً في هذه الفترة الحرجة من الوباء.
- ✓ تطبيق سياسة سوق عمل ناشطة لدعم التوظيف والكسب.
- ✓ تطبيق نظام لضمان البطالة وآخر طارىء لدعم المداخيل بصورة مؤقّتة، سواء بشكل مباشر أو عبر المؤسسات التي يعمل لديها العمال المستفيدون.
- ✓ تطبيق فوري لنظام تحويلات نقدية للفئات المهمّشة لتغطية حاجاتهم الطارئة والملحّة. والغاية من هذا الإجراء بالإضافة إلى الإجراء السابق أعلاه ليس الحؤول دون وقوع الأسر في براثن الفقر وحسب، وإنما الحفاظ على الحد الأدنى من القوة الشرائية الكافية لمساعدة المؤسسات الاقتصادية في استمرارية عملية الإنتاج وتنشيط الحركة التجارية.
- ✓ دعم المؤسسات عبر تعليق المهل المتصلة بدفع الديون والغرامات والضرائب.
- ✓ القيام في المدى المتوسط بصياغة سياسة توظيف شاملة تطال جانبي العرض والطلب في سوق العمل (أي العمال والمؤسسات)، تطبّق مباشرة بعد رفع الإغلاق.
- ✓ إعادة النظر بإطار الاقتصاد الكلّي للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج وأكثر تنوّعاً.
- ✓ على المدى المتوسط ، أيضاً خلق فرص عمل، عبر تكثيف الاستثمارات العامة في البنى التحتية التي تتطلب تقنيات كثيفة العمل.
- ✓ تطوير الحوار الاجتماعي بين مختلف الأطراف المعنية، بما فيها الوزارات ونقابات العمال والموظفين وغرف التجارة والصناعة.
- ✓ إعطاء إصلاحات المالية العامة لضبط العجز، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي المتعثر أولوية استثنائية في هذه المرحلة.
- ✓ إصلاح نظام الضمان الاجتماعي بما يغطي أيضاً فئات إضافية كالعاملين في القطاع الزراعي وأصحاب العمل.

كذلك، فإن من ضمن توصيات صندوق النقد الدولي:

- ✓ السعي لتعميم تقنيات الربط الرقمي لتمكين الناس من العمل من المنزل بما يضفي ديناميكية ومرونة على سوق العمل. ولكن هذا الاقتراح على أهميته يطرح إشكاليات عديدة لم يعالجها الصندوق، ومنها على سبيل المثال: كيف سيكون شكل العقود التي ستحكم العلاقة بين العامل أو الموظف وصاحب العمل؟ وما هو انعكاس آليات العمل هذه على المالية العامة للدولة لناحية آليات ربط وتحصيل الضرائب ..
- ✓ دفع عملية إعادة تأهيل الرأسمال البشري وضمان التخلص من البطالة من خلال تكييف النظام التعليمي مع الابتكار والتكنولوجيا.
- ✓ إعادة النظر بنظام الدعم القائم باتجاه تحويل الموارد نحو نظام أكثر فعالية وعدالة، وبما يخدم هدف ضمان الحماية الإجتماعية.
- ✓ التركيز في المرحلة القادمة على دعم المؤسسات الصغيرة في الاستفادة من القروض والحوافز. فهذه المؤسسات تُعتبر عماد الاقتصاد اللبناني. وهي تشكّل النسبة الأكبر من المؤسسات المسجّلة وتستوعب العدد الأكبر من اليد العاملة. بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات ذاتها هي الأكثر تضرّراً من تداعيات وباء كورونا.

* * *

٣. خفض واردات السلع إلى لبنان: السيناريوهات الممكنة وتأثيرها على الميزان التجاري.

يعرض هذا التقرير مقاربات متعددة بهدف تخفيض حجم الاستيراد في لبنان وتأثيره على عجز الميزان التجاري .

أولاً : تطوّر بيانات التبادل التجاري للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٠

انخفض حجم الاستيراد في لبنان بنسبة ٤٤,٦ ٪ على أساس سنوي بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ، وبحسب أرقام الجمارك فقد بلغ حجم الإستيراد للأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠٢٠ حوالي ١٠,١٣ مليار دولار مقابل ١٨,٢٩ مليار دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩ .

أما الصادرات فقد انخفضت بنسبة ١٥ ٪ ، من ٤,٤ مليار دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠١٩ إلى ٣,٧٤ مليار دولار خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٠.

وبنتيجة هذا التطوّر فقد تراجع العجز في الميزان التجاري من ١٣,٩ مليار دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠١٩ إلى ٦,٤ مليار دولار في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٠.

الجدول رقم ١: بيانات التبادل التجاري للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٠(الف دولار)

	ك٢- ت٢ ٢٠١٩	ك٢- ت٢ ٢٠٢٠
الواردات	١٨،٢٩١،١٦٠	١٠،١٢٥،٠٥٥
الصادرات	٤،٤٢٤،٢٧٢	٣،٧٣٨،٠٤٨
الميزان التجاري	(١٣،٨٦٦،٨٨٨)	(٦،٣٨٧،٠٠٧)

المصدر : الجمارك اللبنانية

ثانياً : أبرز السلع المساهمة في انخفاض حجم الاستيراد

أثّرت الأزمة الحالية في لبنان على تراجع حجم استيراد غالبية السلع من الخارج ، إلا أن المؤثّر الأكبر في هذا التراجع هو المحروقات التي انخفض استيرادها بنسبة ٥٢,٩ ٪ بين العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ويتبعها في ال تأثير معدّات النقل وبالأخص السيارات السياحية التي إنخفض استيرادها بنسبة ٧١,٧ ٪ خلال الفترة ذاتها. ويبيّن الجدول رقم ٢ أدناه أثر انخفاض استيراد تلك السلع على حجم الإستيراد الكلّي.

الجدول رقم ٢ : أبرز السلع المساهمة في حجم الاستيراد ٢٠١٩-٢٠٢٠ (القيمة ألف دولار)

شرح مختصر	حجم الاستيراد ك٢-ت٢ ٢٠١٩	حجم الاستيراد ك٢-ت٢ ٢٠٢٠	التغيّر السنوي ٢٠١٩-٢٠٢٠	وزن السلع من حجم الاستيراد ٢٠١٩	المساهمة في إنخفاض حجم الإستيراد الكلي عام ٢٠٢٠ (حاصل ضرب التغيّر السنوي * وزن السلع عام ٢٠١٩)
حيوانات ومنتجات حيوانية	793,333	542,796	-31.6٪	4.3٪	-1.4٪
منتجات المملكة النباتية	866,661	706,643	-18.5٪	4.7٪	-0.9٪
شحوم و ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	121,351	109,671	-9.6٪	0.7٪	-0.1٪
منتجات صناعة الأغذية, مشروبات, تبغ	1,133,049	676,710	-40.3٪	6.2٪	-2.5٪
منتجات معدنية	6,246,252	2,941,566	-52.9٪	34.1٪	-18.1٪
منتجات الصناعات الكيماوية	1,860,281	1,516,717	-18.5٪	10.2٪	-1.9٪
لدائن ومطاط ومصنوعاتها	618,687	302,886	-51.0٪	3.4٪	-1.7٪
جلود, فراء, ومصنوعاتها	53,470	17,928	-66.5٪	0.3٪	-0.2٪
خشب و مصنوعات, فحم خشبي, فلين	164,178	63,040	-61.6٪	0.9٪	-0.6٪
عجائن خشب; ورق وكرتون	267,633	169,481	-36.7٪	1.5٪	-0.5٪
مواد نسجية ومصنوعاتها	589,815	235,247	-60.1٪	3.2٪	-1.9٪
أحذية, مظلات, أزهار اصطناعية	111,953	38,999	-65.2٪	0.6٪	-0.4٪
مصنوعات من حجر أو جص او اسمنت أو زجاج	296,316	137,636	-53.6٪	1.6٪	-0.9٪
لؤلؤ,احجار كريمة, معادن ثمينة ومصوغات	867,764	807,000	-7.0٪	4.7٪	-0.3٪
معادن عادية ومصنوعاتها	825,143	338,371	-59.0٪	4.5٪	-2.7٪
آلات واجهزة كهربائية	1,621,681	878,261	-45.8٪	8.9٪	-4.1٪
معدات نقل	1,178,836	334,196	-71.7٪	6.4٪	-4.6٪
اجهزة للبصريات و التصوير والطب والموسيقى	318,042	181,877	-42.8٪	1.7٪	-0.7٪
أسلحة وذخائر	10,144	8,164	-19.5٪	0.1٪	0.0٪
سلع ومنتجات مختلفة	327,560	109,664	-66.5٪	1.8٪	-1.2٪
تحف فنية, قطع اثرية	19,011	8,202	-56.9٪	0.1٪	-0.1٪
المجموع	18,291,160	10,125,055	-44.6٪	100 ٪	-44.6٪

المصدر: الجمارك اللبنانية ، وحسابات من إعداد المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق .

ثالثاً : المقاربات المتعدّدة

المقاربة الأولى : تخفيض حجم استيراد السلع غير الأساسية

تعتمد هذه المقاربة على عدّة فرضيات وهي :

١. تحديد حجم استيراد السلع الرئيسية التي تمسّ حاجات الناس الأساسية، وهي المدعومة من قبل مصرف لبنان، وذلك عبر استخدام رمز النظام المنسّق بثماني منازلHS8.

٢. إستخدام السلّة المدعومة المنشورة من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة مرجعًا للسلع الأساسية والغذائية وبعض السلع المستخدمة في قطاعي الزراعة والصناعة خاصة الغذائية منها .

٣. فصل السلع الرئيسية الغذائية والدوائية والمحروقات عن السلع الأخرى

٤. تفنيد السلع الأخرى من أجل وضع قيود على استيرادها لضمان عدم خروج إضافي للعملات من البلد .

فبحسب إحصاءات الجمارك يتبين أن حجم استيراد السلع الأساسية التي يدعمها مصرف لبنان قد بلغ حتى تشرين الثاني ٢٠٢٠ حوالي ٥,٧ مليار دولار. أما السلع الأخرى غير المدعومة فقد بلغ حجم استيرادها ٤,٣٨ مليار دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠. وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم ٣ أدناه:

الجدول رقم ٣ : حجم السلع الأساسية وغير الأساسية من الاستيراد حتى تشرين الثاني ٢٠٢٠

السلع الأساسية	حجم الاستيراد (مليار دولار) حتى تشرين الثاني ٢٠٢٠	حجم الاستيراد (مليار دولار حتى نهاية ٢٠٢٠ *
القمح	0.138	0.151
السلع المذكورة في السلّة المدعومة	1.67	1.82
المحروقات	2.9	3.16
منتجات الصيدلة والأدوية	1.06	1.16
مجموع السلع الأساسية	5.7	6.2
باقي السلع	4.38	4.8
مجموع الإستيراد	10.1	11.0

المصدر: الجمارك اللبنانية

*جرى زيادة المعدل الشهري لكل بند من أجل الحصول على الرقم السنوي بسبب عدم توافر الإحصاءات الرسمية حتى الآن .

حجم استيراد السلع غير الأساسية

يتضمّن الجدول رقم ٤ أدناه أبرز السلع غير الأساسية. وتجدر الإشارة هنا الى أن معيار الفصل بين السلع الأساسية وغير الأساسية هو تلقّي الدعم من مصرف لبنان ، وإن كان جدول السلع غير الأساسية يمكن أن يحتوي منتجات قد تكون أساسية لدعم قطاعات إنتاجية.والعكس صحيح أيضاً بالنسبة لجدول السلع الأساسية المدعومة، حيث نجد الكثير من السلع غير الضرورية والتي يمكن بالتالي الحدّ من استيرادها.

الجدول رقم ٤ : حجم استيراد السلع غير الأساسية

HS Code	الشرح	حجم الاستيراد (مليون دولار)	النسبة من مجموع السلع غير الاساسية٪
7108.12.10	سبائك ذهب	499.901	11.41٪
8411.12.00	تتجاوز قوة دفعها kN ٢٥ (كيلونيوتن) ضمن فئة عنفات نفاثة وعنفات دافعة وعنفات غازية أخر.	251.746	5.75٪
7102.31.00	ماس،غير مشغول، أو منشورا أو مفلوقا أو مشذبا، بصورة بسيطة	168.307	3.84٪
8703.24.10	سيارات سياحية --- مستعملة تزيد سعة أسطواناتها عن ٣٠٠٠ سم³:	87.46	2.00٪
7214.20.00	قضبان من حديد أو صلب غير خلائط محتوية على مسننات أو نتوءات أو تجويفات أو غيرها من التضاريس الناتجة عن عملية التجليخ، أو مفتولة بعد التجليخ	79.6	1.82٪
8517.12.00	-أجهزة هاتف للشبكات الخليوية ولغيرها من الشبكات غير السلكية	75.46	1.72٪
7102.39.00	غيرها ضمن فئة الماس	73.425	1.68٪
8408.90.00	غيرها : محركات ذات مكابس يتم الاشتعال بها بالضغط (محركات ديزل أو نصف ديزل).	65.222	1.49٪
3822.00.00	كواشف التشخيص والمختبرات على أي حامل كان، وكواشف التشخيص أو المختبرات، محضرة، وإن كانت على حامل، غير تلك الداخلة في البندين ٣٠,٠٢ أو ٣٠,٠٦: المواد الموثقة بشهادة. (٣٢٢)	65.017	1.48٪
2304.00.00	كسب وغيرها من بقايا صلبة، وإن كانت مجروشة أو مكتلة بشكل "بيليتس"، ناتجة عن استخراج زيت فول الصويا.	55.475	1.27٪
8703.23.10	سيارات سياحية --- مستعملة - تزيد سعة أسطواناتها عن ١٥٠٠ سم³ ولا تتجاوز ٣٠٠٠ سم³:	48.385	1.10٪
7108.12.90	ذهب بأشكال خامية أخرى غير سبائك ذهبية	40.653	0.93٪
1207.40.00	بزور سمسم (٣٢٢-٣٢٣)	39.397	0.90٪
9018.90.00	أجهزة وأدوات أخرى ضمن فئة أدوات وأجهزة للطب أو للجراحة أو طب الأسنان أو الطب البيطري، بما فيها أجهزة التشخيص بالومض (سنتيغراف) وغيرها من أجهزة الطب الكهربائية وكذلك أجهزة اختبار النظر.	37.385	0.85٪
8708.99.00	أجزاء ولوازم للسيارات غير محددة	36.859	0.84٪
2510.20.00	مطحونة : فوسفات كالسيوم طبيعي وفوسفات ألمنيوم كلسي طبيعي وطباشير فوسفاتي	30.858	0.70٪
	مجموع السلع المذكور أعلاه		37.78٪
	باقي السلع		62.22 ٪

المصدر : الجمارك اللبنانية

السيناريو رقم ١ : ضبط حجم الاستيراد من خلال خفض كمّية السلع غير الأساسية المستوردة.

يفترض هذا السيناريو إجراء خفض لاستيراد السلع غير الأساسية بنسب مختلفة وهي ٢٠ ٪، ٤٠ ٪، ٥٠ ٪ مع ثبات حجم استيراد السلع الأخرى، وافتراض بقاء حجم التصدير على حاله . وبنتيجة ذلك ينخفض عجز الميزان التجاري بما يتراوح بين ٢١ ٪ إلى ٤١ ٪ بحسب الجدول رقم ٥ أدناه :

الجدول رقم ٥ : فرضيات لخفض استيراد السلع غير الأساسية وتأثيرها على الميزان التجاري

(مليار دولار)	السيناريو الأساس	سيناريو أ	سيناريو ب	سيناريو ج
السلع الأساسية	5.7	5.7	5.7	5.7
السلع غير الأساسية	4.8	3.84	2.88	2.4
نسبة التخفيض(٪)		٪ 20	٪40	٪50
حجم الواردات الإجمالي	11	9.54	8.58	8.1
حجم الصادرات الإجمالي	4	4	4	4
الميزان التجاري	-7	-5.54	-4.58	-4.1
حجم التراجع في عجز الميزان التجاري		-21٪	-35٪	-41٪

المصدر: من إعداد المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

السيناريو الثاني : ضبط حجم الاستيراد من خلال تخفيض حجم السلع الأساسية وغير الأساسية معاً

يفترض هذا السيناريو خفض استيراد السلع غير الأساسية على النحو المذكور أعلاه، مع خفض كمّية السلع الاساسية المستوردة أيضاً على نحو يأخذ بعين الاعتبار أولاً وجود طلب زائد عليها لأسباب لها علاقة بالاستهلاك المبالغ به أو تهريبها عبر الحدود. وثانياً دون المس بالسلع المستوردة المصنّفة كمواد أوّلية في المنتجات المحلية الصنع.أما نسب التخفيض المفترضة

فهي ٥ ٪ و ١٠ ٪ و ١٥ ٪. ويبيّن الجدول أدناه أن التغيّر في الميزان التجاري وفق هذه الفرضية سيصل إلى ما بين ٢٥ ٪ إلى ٥٤ ٪ .

الجدول رقم ٦: فرضيات لخفض استيراد السلع الأساسية وغير الأساسية وتأثيرها على الميزان التجاري

(مليار دولار)	السيناريو الأساس	سيناريو أ	سيناريو ب	سيناريو ج
السلع الأساسية	5.7	5.415	5.13	4.845
نسبة التخفيض(٪)		٪ 5	٪ 10	٪15
السلع غير الأساسية (الجدول رقم 5)	4.8	3.84	2.88	2.4
نسبة التخفيض(٪)		٪ 20	٪40	٪50
حجم الواردات الإجمالي	11	9.255	8.01	7.245
حجم الصادرات الإجمالي	4	4	4	4
الميزان التجاري	-7	- 5.255	-4.01	-3.245
حجم التراجع في عجز الميزان التجاري		-25٪	-43٪	-54٪

المصدر: من إعداد المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

وبحسب السيناريوان أعلاه يتبيّن أن لبنان قادر على تخفيض حجم استيراده من ١١ مليار دولار إلى ٧,٢ مليار دولار كحدّ أقصى في حال تطبيق سيناريو ج (١٥٪) من السيناريو الثاني .وهذا الانخفاض في حجم الاستيراد سوف يؤدّي إلى تراجع العجز في الميزان التجاري من (٧-) مليار دولار إلى (٣,٢-) مليار دولار أي بتراجع نسبته ٥٤ ٪ .

المقاربة الثانية : المقارنة بين متوسط الواردات للفرد في لبنان مع دول مماثلة له مشابهة لاقتصاد لبنان.

- تصنيف مستوى الدخل في لبنان

تراوح حجم الناتج المحلّي الإجمالي في لبنان عام ٢٠٢٠ ما بين ٣٣,٤ مليار دولار (بحسب تقديرات البنك الدولي) و١٨,٧ مليار دولار (وفق تقديرات صندوق النقد الدولي). وبذلك يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلّي بما بين ٤٩٠٠ دولار أميركي للفرد و ٢٧٥٠ دولار أميركي للفرد، وذلك لعدد سكان يبلغ ٦,٨ مليون نسمة من المقيمين على الأراضي اللبنانية، بمن فيهم النازحون السوريون واللاجئون الفلسطينيون وغيرهم. وبذلك يكون متوسط حصة الفرد من الناتج ما بين التقديرين حوالي ٣٨٠٠ دولار.

وبحسب الأرقام الواردة أعلاه يقع تصنيف لبنان ضمن فئة الدخل المتوسط الأعلى وفقاً لتقديرات البنك الدولي، وفئة الدخل المتوسط الأدنى وفق تقديرات صندوق النقد، وكذلك إذا أخذنا بمتوسط التقديرات.

ويُبيّن الجدول رقم ٧ أدناه التصنيفات الجديدة للدول بحسب الدخل الفردي الصادرة عن البنك الدولي في تموز ٢٠٢٠ .

الجدول رقم ٧ : تصنيفات البنك الدولي للدول بحسب مستوى الدخل (نسخة تموز ٢٠٢٠)

المجموعة	الدخل الفردي
الدول منخفضة الدخل	أقل من ١٠٣٦
الدول متوسطة الدخل الأدنى	١٠٣٦-٤٠٤٥
الدول متوسطة الدخل الأعلى	٤٠٤٦-١٢٥٣٥
الدول مرتفعة الدخل	أكثر من ١٢٥٣٥

المصدر : البنك الدولي ، تصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل: ٢٠٢٠-٢٠٢١ .

- واردات الدول المشابهة للبنان بحسب التصنيفين الأعلى والأدنى .

في هذا القسم سيجري اختيار دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير النفطية المصنّفة ضمن فئتي الدخل المتوسط الأدنى والأعلى .

الجدول رقم ٨ : واردات الدول لعام ٢٠٢٠

الدولة	الواردات (مليار دولار)	متوسط الواردات للفرد (دولار أميركي)
مصر	* 63.38	619
المغرب	47.3	1283
تونس	18.83	1594
الجزائر	34.4	784
الأردن	17.05	1670
لبنان	11.0	1618 (وحوالي 2075 من دون النازحين)

*تقديرات

المصدر: المصادر الرسمية للبلدان المختارة .

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أن لبنان هو الأعلى تقريبًا لجهة متوسط الواردات للفرد مقارنة بالدول المذكورة أعلاه.

وإذا أردنا أن نضبط الاستيراد في لبنان حتى يصبح في مستوى الدول أعلاه من خلال تطبيق المتوسطات المشار إليها نحصل على النتائج الآتية:

الجدول رقم ٩ : سيناريوهات لضبط حجم الاستيراد بحسب متوسط الورادات للدول المختارة

	متوسط الواردات للفرد (دولار)	حجم الإستيراد المتوقع في حال إستخدام متوسطات الدول	حجم الإستيراد المتوقع بعد إضافة مليار ونصف مليار دولار*	مقدار التراجع في حجم الإستيراد (المبالغ حالياً ١١ مليار دولار)	عجز الميزان التجاري (مليار دولار)	مقدار الفارق بين عجز الميزان الحالي المقدر بـ ٧ مليار دولار والعجز الناتج عن تطبيق السيناريو (بالقيمة المطلقة)	إمكانية التطبيق
مصر	619	3.28	4.78	6.22	-0.78	6.22	لا يمكن تطبيق السيناريو وخاصة أن تقديرات الحاجات الأساسية في لبنان هو ٦,٢ مليار دولار
المغرب	1283	6.8	8.3	2.7	-4.3	2.7	يمكن تطبيق السيناريو مع تطبيق خفض السلع غير الأساسية بنسبة ٥٦ ٪
تونس	1594	8.45	9.95	1.05	-5.95	1.05	يمكن تطبيق السيناريو مع خفض السلع غير الأساسية بنسبة ٢١ ٪
الجزائر	784	4.16	5.66	5.34	-1.66	5.34	لا يمكن تطبيق هذا السيناريو وخاصة أنه أقل من قيمة الحاجات الأساسية
الأردن	1670	8.85	10.35	0.65	-6.35	0.65	يمكن تطبيق هذا السيناريو مع خفض للسلع غير الأساسية بنسبة ١٣,٥ ٪

*وفق فرضية أنّ الاستيراد لمصلحة النازحين السوريين يمكن خفضه بحيث يساوي مقدار المساعدات المخصصة لهم.

الخلاصة :

اعتمدنا في هذا التقرير على سيناريوهين لخفض حجم الاستيراد الكلي في لبنان، وبالتالي العجز في الميزان التجاري. في السيناريو الأول جرى الاعتماد على إحصاءات الجمارك اللبنانية وتصنيف السلع المستوردة بين أساسية وغير أساسية . وذلك باستخدام فرضيتين هما :

الأولى : خفض السلع غير الأساسية بنسبة متفاوتة دون المساس بالسلع الأخرى،وهذا يؤدي إلى تراجع العجز في الميزان التجاري من ١,٥ إلى ٢,٩ مليار دولار أي بتراجع نسبته٢١٪ إلى ٤١ ٪.

الثانية : خفض محدود في استيراد السلع الأساسية أيضاً مع إبقاء الخفض كما هو في السلع غير الأساسية. وهذا يؤدي إلى تراجع العجز في الميزان التجاري بين ١,٧ إلى ٣,٧ مليار دولار، أي بانخفاض يتراوح بين٢٥ ٪ إلى ٥٤ ٪ .

أما في السيناريو الثاني فقد اعتمدنا على المقارنة بين حجم الاستيراد للفرد في لبنان ودول عربية مماثلة له بمستوى الدخل، فتبيّن أنّ لبنان يمكنه تطبيق سيناريو الأردن والمغرب وتونس،بحيث يُبقي على إمكانية تغطية الحاجات الأساسية، إلى جانب نسبة من الحاجات الأخرى غير الأساسية. وبحسب سنياريو الدول الثلاث فإن لبنان قادر على تحسين ميزانه التجاري بنسبة تتراوح بين ٦٥٠ مليون دولار (بحسب سيناريو الأردن) إلى ٢,٧ مليار دولار (بحسب سيناريو المغرب) .

وبالنتيجة يتبيّن وجود إمكانية لخفض إضافي في الاستيراد، على نحو لا يلحق الضرر بامدادات لبنان من السلع الأساسية مع الحفاظ حتى على حدّ أدنى من إمداد السلع غير الأساسية، حيث يقدّر الوفر الممكن في الاستيراد، بما بين ٦٥٠ مليون دولار في الحد الأدنى و٣,٧ مليار دولار في الحدّ الأقصى، مع ما يعنيه ذلك من خفض نزف العملات إلى الخارج.

* * *

ثانياً: تقارير وبرامج[23]

تحدّيات سوق العمل الزراعي في لبنان[24]

أصدرت منظمة الأغذية العالمية مؤخّراً ملخص سياسات يُعنى بتطوير سوق العمل الزراعي في لبنان وضمان ملائمة المعروض من المهارات مع طلب أصحاب العمل. وإستندت في ذلك إلى دراسة غير منشورة لمنظمة العمل الدولية عام ٢٠١٨ تحت عنوان " اتجاهات العرض والطلب على المهارات في قطاع الزراعة: حالة لبنان ".

تعرض الدراسة في شقّها الأول لمحة عن القطاع الزراعي في لبنان، لناحية حصته في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته القوية بالصناعة الغذائية وقدرة عدد من المزارعين على التحوّل نحو مزروعات ذات قيمة مضافة أعلى، وصولاً لحجم الحيازات الزراعية وأنظمة الريّ المعتمدة . أما الشقّ الثاني من الدراسة فهو يتضمّن معطيات حول أبرز التحدّيات التي تواجه سوق العمل الزراعي في لبنان . وهذه المعطيات بالتحديد تشكّل محور هذه الفقرة على الشكل الآتي :

أبرز تحدّيات سوق العمل الزراعي في لبنان

١. غياب البيانات الحديثة:يعاني سوق العمل الزراعي في لبنان من غياب المعطيات الرسمية الحديثة. حيث نجد أن البيانات في هذا المجال نادرة جداً، خصوصاً تلك المتعلقة بالطلب على اليد العاملة المتخصصة بالصناعات الغذائية ومستويات الانتاجية والمهارات المتاحة وحاجة السوق إليها. لا بل أن معظم البيانات المتوفّرة مصدرها مسح القطاع الزراعي الذي أُجري في العام ٢٠١٠. وحتى في حالة وجود دراسات جدّية ومعمّقة عن سوق العمل إلا أنها غالباً ما تكون جزئية تقتصر على منطقة معيّنة أو زراعات محددة.

٢. صعوبات التوظيف، فبحسب البحث الذي أجرته منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٨ يتبيّن أن أصحاب العمل يواجهون صعوبة في العثور على العمال ذوي المهارات اللازمة التي يحتاجون الى مقابل أجر يستطيع صاحب العمل تسديده . وتتطابق هذه النتائج مع دراسات عديدة سابقة تؤكّد مدى الحاجة الى قوى عاملة مدربة وماهرة، خصوصا في صفوف خريجي البكالوريا الفنية أو الذين لديهم مستوى عالٍ من التدريب .

٣. عدم تطابق المهارات في شتّى أقسام القطاع الزراعي ، حيث أشار أصحاب العمل أن خريجي البكالوريا الفنية يفتقدون إلى مهارات كبيرة خصوصاً تلك المتعلقة بزراعة المحاصيل وتربية المواشي ، فضلاً عن بعض المهارات المتصلة بالأعمال الحرفية . وكشفت دراسة تقييمة للمستويات التعليمية لخرّيجي البكالوريا الفنية أن أصحاب العمل يطمحون إلى توظيف خرّيجين ، إلا أنهم يحتاجون الى تدريبهم على مهام الوظيفة ، وبحسب التقديرات فإن العامل يحتاج إلى حوالي عام من التدريب من أجل ان يحقق مستوى مُرضٍ من الكفاءة والانتاجية .

٤. المهارات المكتسبة من خلال البرامج التدريبية في المدارس الزراعة التقنية لا تتطابق مع المهارات المطلوبة في القطاع، وتظهر المقارنة بين توقّعات أصحاب العمل من المهارات ومناهج خرّيجي البكالوريا الفنية في مجال

[23] تعرض هذه الفقرة وتُترجم أهم ما ورد في دراسات وبرامج وتقارير صادرة عن مؤسسات محلية ودولية ومجموعات عمل

[24] منظمة الزراعة والأغذية تقرير بعنوان" تنمية المهارات نحو تحقيق النمو الشامل في قطاع الزراعة في لبنان " ، ٢٠٢١ .

الزراعة عدم التطابق ، حيث ان المناهج وضعت لتوفّر التعليم الواسع النطاق في شتى أقسام القطاع الزراعي دون التركيز على حاجات أصحاب العمل المتزايدة والمتخصصة . وأظهرت دراسة أجريت عام ٢٠١٦ أن ٥٩ ٪ من خرّيجي البكالوريا الفنية لم يجدوا عملاً ، وما يقارب ٦٠ ٪ منهم يعتقدون أن علومهم لا تؤهلهم لاكتساب المهارات التي تناسب سوق العمل ، وأعرب ٩٠ ٪ منهم عن الحاجة إلى تعزيز التدريب العملي ضمن برامج البكالوريا الفنية . وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية و AVSI و WARD ، أنشأت وزراة الزراعة برنامج التعليم القائم على العمل كجزء من المناهج الدراسية للبكالوريا الفنية، إضافة إلى دورات قصيرة الأجل في الزراعة من أجل تزويد الطلاب ما يكفي من خبرة عملية . وقد وافق ٢١ صاحب عمل / شركة على تقديم الدعم للمتدربين في وزارة الزراعة . وفي حزيران ٢٠٢٠ ، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة وأصحاب العمل من أجل العمل على تنفيذ برامج التعلم القائم على العمل (بما في ذلك التلمذة الصناعية، والتدريب الداخلي، والتدّرب) للطلاب المسجّلين في البرنامج والمعتمد من قبل وزارة الزراعة.

٥. هناك عدد متدنّ من الطلاب ينخرط في مجال التعليم الزراعي، سُجّل ٢٨٢ طالباً في برامج البكالوريا الفنية في سبع مدارس مهنية زراعية عام ٢٠١٥-٢٠١٦ ، وانخفض العدد إلى ٢٥٩ طالباً عام ٢٠١٦-٢٠١٧ . بالإضافة إلى ٦٤٣ طالب مسجلين في دورات زراعية قصيرة الأجل تقدّمها منظمة الأغذية والزراعة . ووفقاً للمركز التربوي للبحوث والإنماء فإن عدد الطلاب المسجلين في الجامعة اختصاص علوم الزراعة وصيد الأسماك والطب البيطري لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ ٢٨١٠ طلاب ليحصلوا على إجازة في العلوم و ٣٠٩ طلاب ليحصلوا على ماجستر في العلوم و٩ طلاب ليحصلوا على شهادة دكتوراه. ولا تزال التصورات الاجتماعية السلبية لبرامج المدارس الفنية الزراعية لا تشجع على الانخراط فيها . وحتى الآن تُعتبر المدارس الفنية الملاذ الأخير للطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بأي شكل آخر من التعليم .

٦. لا تزال وزارة الزراعة غير قادرة على تأمين التمويل اللازم لدعم التعليم التقني الزراعي ، فميزانية وزارة الزراعة لا تتضمّن مخصّصات كافية للتعليم التقني في مجال الزراعة أو لدورات تدريبية أخرى متخصصة قصيرة الأجل . ونتيجة لذلك تفتقر المدارس وبرامج التدريب ذات الصلة إلى مرافق تدريب عملية او ميدانية ما يجعلها عاجزة عن تلبية الطلبات الناشئة في مجال الزراعة وإدارة الأعمال الزراعية .

٧. تأمين الكفاءات والمهارات المطلوبة ليس التحدّي الوحيد في سوق العمل الزراعي ، فهناك تحديّ إلى آليات التوظيف التي لا تستند دائماً إلى معيار الكفاءة ، والأجور المنخفضة وظروف العمل القاسية . ويعود انخفاض الأجور إلى عدد القوى العاملة التي تطلب عملاً ، ويفضّل أصحاب العمل في قطاع إنتاج المحاصيل الفرعي العمالة الأجنبية على اللبنانية التي تقبل أجوراً منخفضة وتعمل ضمن ظروف قاسية . يضاف إلى ذلك ضعف دور النقابات الزراعية وعدم كفاية العمل الجماعي الذي يهدف الى تحيين ظروف العمل ومداخيل المزراعين .

٨. الأزمة الصحية المتعلقة بفايروس كورونا قد زادت من تحديات التعليم والتدريب التقني الزراعي ، فقد واجه مديرو التعليم والتدريب التقني والمهني والمدرّسون والمدرّبون تحدّيات

مختلفة في توفير التعليم عن بُعد ، بما في ذلك من حيث القدرة على تطوير وتقديم مواد تعليمية جديدة ،وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية لتحويل البرامج عبر الانترنت . كما أن العديد من الطلاب يجدون صعوبة في الوصول إلى التعليم عن بُعد نتيجة إفتقارهم الى المعدّات الرقمية والبنية التحيتة (الانترنت والكهرباء).

وعرضت المنظمة عدّة توصيات متعلقة بسوق العمل الزراعي وهي كالآتي :

أ. تعزيز أنظمة المعلومات المتعلقة بسوق العمل الزراعي على المستوى الوطني ، فينبغي على وزارة الزراعة على المدى المنظور إجراء دراسات عن السوق من خلال إستخدام المنهجات المختلطة ، فضلاً عن دراسات التتبّع وتحليلات بسلاسل القيمة . ويجب أن يحدد دراسات توّقع المهارات المطلوبة كلاً من المهارات الفنية وغير التقنية على حد سواء لضمان تلبية احتياجات السوق للعمالة . وبصرف النظر عن المهارات التقنية اللازمة أصبحت مهارات التسويق وإدارة المشاريع وإدارة الأعمال عناصر مهمة لنجاح أي مشروع زراعي ناجح. كما يجب التعاون مع القطاع الخاص برعاية مجلس مهارات مخصص للخروج بمزيد من التحليلات . ويؤدّي تحسين المعلومات الخاصة بالطلب إلى تحسين خدمات التوظيف والتوجيه الوظيفي ، مما يقلل الاعتماد الكبير على الشبكات الشخصية للتوظيف .

ب. تعزيز المدارس الفنية الزراعية من أجل توفير تدريب واسع النطاق ومطلوب من قبل السوق وذلك عبر زيادة التعاون بين المدارس الفنية الزراعية والمزارعين في مجالس مهارات القطاع ، من خلال التحديثات الدورية للمناهج الدراسية مع تخصّصات جديدة ، وتدريب المدرّبين ، والتدريب العملي/ التلمذة الصناعية المنظمة ومن خلال دورات قصيرة للتعلم مدى الحياة .

وفي نهارية التقرير عرضت المنظمة جدولاً يُعنى بتحديد المهن المطلوبة في القطاع الزراعي كما هي واردة في الجدول أدناه :

قائمة المهن والمهارات المطلوبة		
فئة المهن	المهن المطلوبة	أمثلة على المهارات المطلوبة
العاملون والأجراء االمهرة (العاملون في زراعة المحاصيلوفي الحدائق والغابات)	مزارعو المحاصيل والأشجار المثمرة (ISCO 6111, 6112, 6114)	وضع أنظمة ري زراعة التربة زراعة الشتل والتشذيب وتخفيف النباتات وحماية التربة مكافحة الحشرات والأعشاب الضارة استخراج بصلات النباتات، والبذور والشتلات الحصاد وضع السماد العضوي
	العاملون في البساتين (ISCO 6113, 9211, 9214)	زراعة الحدائق والأحواض . المساعدة في غرس وزرع الزهور والشجيرات ووالأشجار الحفاظ على الحدائق من خلال الري وإزالة الأعشاب الضارة والتنظيف
	العاملون في الغابات (ISCO 6210)	تقييم مواقع إعادة التحريج . الانتقاء ونثر البذور وغرس الأشجار تقييم ظروف نمو الغابات (إحياء الغابات) تخفيف النباتات وتنظيف الأشجار المتشابكة تشحيل الأشجار وإزالة الغصون المتشعبة الحماية من الحرائق وصيانة المعدات ذات العلاقة
	عمال التوضيب (ISCO 9321)	تغليف المنتج النهائي يدوياً او عبر الآلات ضمان أفضل جودة والإلتزام بمعايير النظافة والمعايير التقنية
العمال الماهرون	منتجو الألبان والمنتجات الحيوانية (ISCO 6121)	رصد أوضاع المواشي والإبلاغ عنها رعاية القطيع والحلب لوازم الزراعة وشراء الأعلاف ضمان التخزين السليم والحفاظ على مستويات تغذية مناسبة الكشف عن الأمراض والاضطرابات تقديم العلاج لماشية الألبان وتربيتها وتلقيحها اصطناعيا الاشراف على ولادة الأبقار وتقديم المساعدة تجهيز وتخزين المنتجات الحيوانية مكافحة الآفات (الطفيليات والحشرات) تطبيق تدابير الأمن البيولوجي الروتيني تقديم التقارير للمهندس /الطبيب البيطري عند وقع أي حادثة (تنتشار الروائح ، حيوان مريض ..) مراقبة مستويات غاز الأمونيا في المزرعة بغية تحسين التهوئة

قائمة المهن والمهارات المطلوبة		
فئة المهن	المهن المطلوبة	أمثلة على المهارات المطلوبة
	العاملون في قطاع الدواجن (ISCO 6122)	زراعة الأعلاف وشرائها تحديد الطيور المريضة والإبلاغ عنها مراقبة دررجة الرطوبة والحرارة والتهوئة
	تربية النحل وإنتاج العسل (ISCO 6123)	إعداد المعدات اللازمة مراقبة خلايا النحل وزيادة الإطارات وفحص العسل وغبار الطلع في خلايا النحل قطف العسل وإستخلاصه وتقطيره مراقبة نشاط الملكة وإستبدالها عند الحاجة تربية ملكة النحل مراقبة صحة النحل وتشخيص الأمراض وتحديد نوعية العلاج تغذية النحل خارج فترات الموسم
العمال المهرة (صيد الأسماك)	العاملون في الزراعة المائية/ تربية الأحياء المائية (ISCO 6221)	تأمين أفضل الظروف للحياة المائية والحفاظ عليها مستوى الأوكسجين وغيره من معالم جودة الماء (درجة الأمونيا ودرجة الحموضة والنتريت) معالجة الأمراض ومكافحة الآفات الممارسات الصحية الجيدة جمع بيانات حول النمو والإنتاج والبيئة وتدوينها
	العاملون في صيد الأسماك (ISCO 6222)	أنشطة صيد الأسماك من الشواطئ والمياه المسطحة استخدام الطرق التقليدية مثل ا. عتاد سفلي ثابت(شبكات صيد وسلاسل طويلة) و ٢ . شباك السين الكيسية (مصابيح) و٣ مصيدة الجرافة الساحلية مع ضمان الإلتزام بالحجم القانوني لشباك الصيد العادية
الحرفيون (إعداد الأطعمة)	الخبازون و صانعو المعجنات والحلويات (ISCO 7512)	تحضير منتجات الدقيق صنع الحلويات باستخدام المعدات والآلات اليدوية
	الجزارون وتجار السمك ومعدو الأغذية ذات الصلة (ISCO 7511)	ذبح الحيوانات التقطيع ، تقطيع اللحوم والأسماك تحضير المكونات الغذائية وتصنيع الأغذية الطبخ وإعداد المنتجات الغذائية ذات الصلة
عمال الحرف اليدوية الأخرى	تنسيق الازهار (ISCO 7549)	ترتيب أزهار العرض الحفاظ على استمرار الرعاية بالزهور تنظيم مناسبات خاصة إعداد باقات الزهور

قائمة المهن والمهارات المطلوبة		
فئة المهن	المهن المطلوبة	أمثلة على المهارات المطلوبة
تقني (الصحة)	بيطري مساعد (ISCO 3240)	إصدار الصور الشعاعية وجمع العينات وإجراء الفحوصات المخبرية الأخرى للمساعدة في تشخيص مشاكل صحة الحيوانات المساعدة في التطعيم وإجراء العمليات الجراحية . العلاجات الأساسية مثل التخلص من الديدان إعداد خليط الأعلاف؛ استدراج الحيوانات.
	فني زراعي (ISCO 3142)	تقديم المشورة الغذائية والمساعدة في اختيار الأسمدة تشخيص الأمراض والآفات التي تصيب المحاصيل، وعلاجها . تقديم المشورة بشأن اختيارات المحاصيل .تقدير التخفيف من المبيدات وجرعاتها
	مفتشو الأغذية (ISCO 3257)	اختبار جودة المواد الخام وفقا للمعاييرإجراء اختبارات مجهرية وكيميائية للأغذية الاشراف على إدارة مياه الصرف الصحي.
تقني (في علوم الفيزياء)	تقني في العلوم الفيزيائية والكيميائية (ISCO 3111)	جمع عينات من المياه والتربة فحص التربة والمياه لتحديد مستويات المواد الغذائية ودرجة الحموضة إعداد المواد اللازمة لإجراء التجارب.
مهني (التعليم)	مدرس تعليم مهني (ISCO 2320)	تطوير المناهج واعداد التصميم لمضمون الدورة تقييم فعالية التدريب وتقييم الكفاءة إرساء علاقات بين الطالب والقطاع الخاص
مهني(مدير)	مدير تعاونية (ISCO 1311, 1312)	إدارة التعاونية . تقديم التوجيه للمزارعين ضمان حقوق ومسؤوليات الأعضاء تقييم الموازنة المالية للتعاونية.

ثالثا: مؤشّرات إقتصادية كلّية

١. خريطة النقاط الساخنة لانعدام الأمن الغذائي الحاد

صدر عن منظمة الأغذية والزراعة(FAO) وبرنامج الأغذية العالمي دراسة بعنوان "مناطق الجوع الشديدة او بؤر الجوع " بشأن انعدام الأمن الغذائي . هذه الدراسة هي تحليل استشرافي وتحذير مبكر للبلدان التي حددت على انها مناطق مهددة بانعدام الأمن الغذائي . وقد صنف لبنان ضمن ٢٠ دولة حالياً تعاني من انعدام لأمنها الغذائي . وتُبيّن الخريطة أدناه توزع هذه الدول مع الإشارة إلى أن ابرز أسباب أزمة الغذاء في لبنان هو ناتج عن الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي .

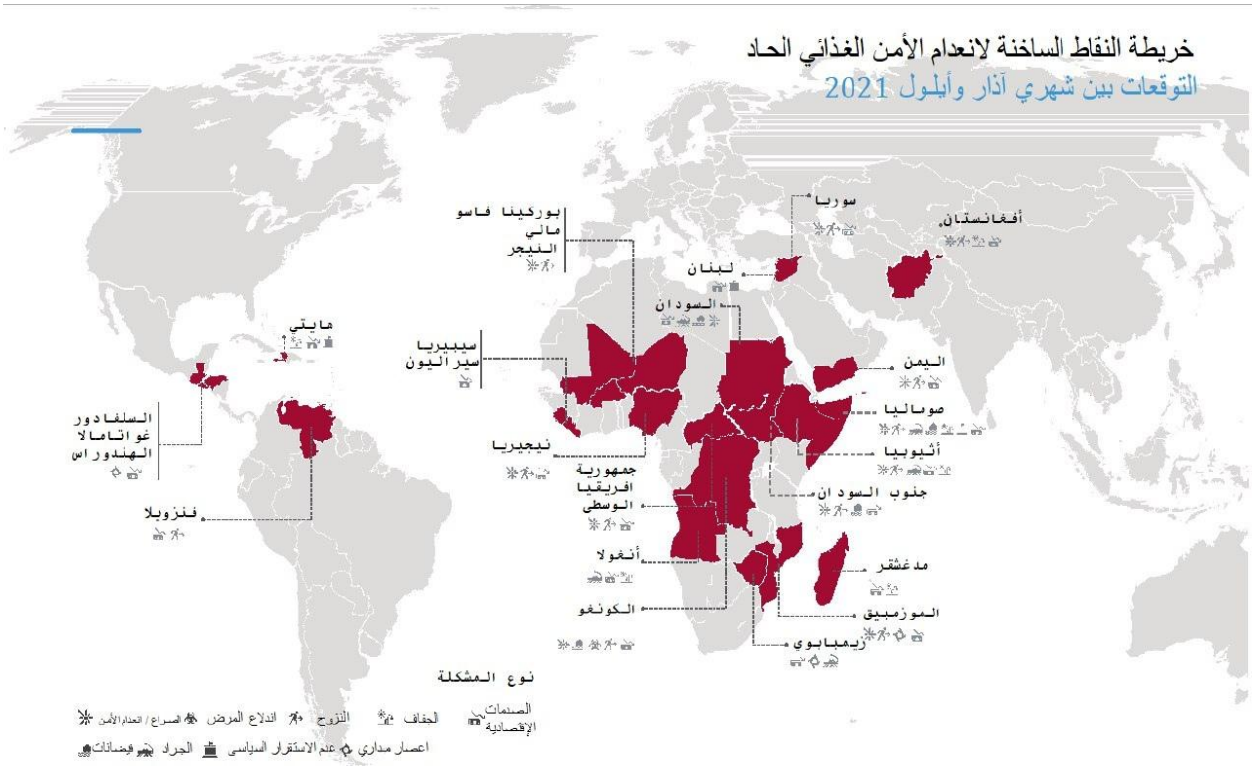

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

٢. توقّعات النمو الاقتصادي في لبنان لعام ٢٠٢١

في تحديثه الخاص بالمؤشرات الاقتصادية للبنان في نيسان ٢٠٢١ ، قدّر البنك الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ بحوالي ٢٠,٣ ٪ ، مع توقّع بإنكماشه بنسبة ٩,٥ ٪ عام ٢٠٢١ .وبحسب التقرير فإن الناتج المحلي للفرد قد أصبح ٤٨٩١,٣ دولار عام ٢٠٢٠ حيث انخفض بنسبة ٤٠ ٪ في الفترة الممتدة بين ٢٠١٨-٢٠٢٠ ما يعني أن البنك الدولي سوف يعيد تصنيف لبنان بحسب مستوى الدخل ويضعه في خانة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض نهاية العام ٢٠٢١ .

	2018	2019	2020	2021
نموّ الناتج الحقيقي (بأسعار السوق الثابتة)	-1.9	-6.7	-20.3	**-9.5**
الاستهلاك الخاص	-1.3	-5.7	-10.7	**-7.2**
الاستهلاك العام	6.7	-6.2	-55.4	**-8.5**
إجمالي الاستثمارات الثابتة	-0.2	-16.9	-59.3	**-57.3**
التصدير سلع وخدمات	-4.7	-1.2	-53.5	**3.7**
الاستيراد سلع وخدمات	1.2	-9.2	-46.6	**-8**
التضخم (مؤر أسعار المستهلك)	6.1	2.9	84.3	**80**
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	-24.3	-21.2	-11	**-6.7**
الاستثمارات الخارجية الصافية من الناتج المحلي الإجمالي	3.7	3.4	9.3	**4.9**
العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي	-11	-10.5	-4.9	**-2.8**
الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	154.9	171	186.7	**180.7**
العجز الأولي من الناتج المحلي الإجمالي	-1.2	-0.5	-2.7	**-1.1**

المصدر : البنك الدولي

٣. مؤشر أسعار المستهلك آذار ٢٠٢١

الشرح	مؤشرآذار ٢٠٢٠	مؤشرآذار ٢٠٢١	التغير السنوي
المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية	157.15	777.61	394.81٪
مشروبات روحية وتبغ وتنباك	179.02	962.06	437.39٪
الألبسة والأحذية	235.07	1519.98	546.61٪
مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى	110.02	139.59	26.88٪
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل	157.14	1246.15	693.04٪
الصحة	98.95	116.20	17.43٪
النقل	120.80	403.81	234.28٪
الإتصالات	90.17	184.73	104.87٪
الاستجمام والتسلية والثقافة	138.35	483.30	249.34٪
التعليم	124.03	136.71	10.22٪
مطاعم و فنادق	138.95	1141.95	721.81٪
سلع وخدمات متفرّقة	132.70	595.18	348.51٪
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	128.35	330.97	157.86٪

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

٤. ميزان المدفوعات (مليون دولار)

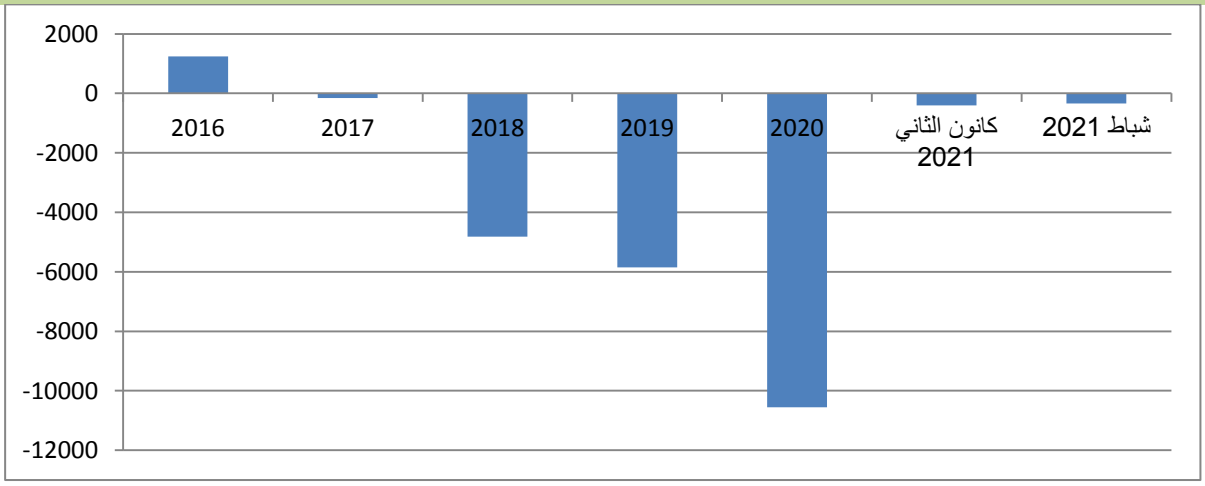

المصدر: مصرف لبنان

٥. إجمالي الدين العام (مليار دولار)

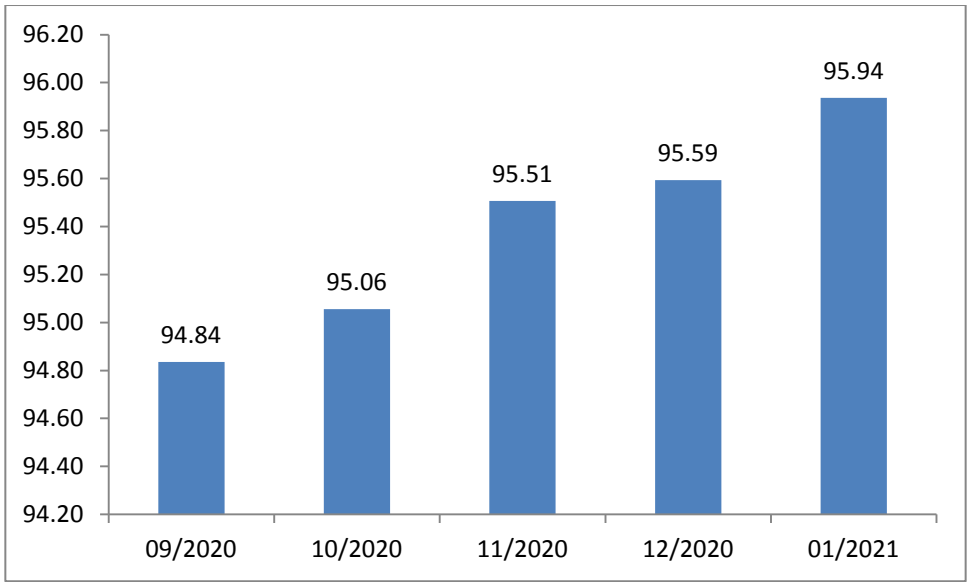

المصدر : مصرف لبنان

٦. إحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية

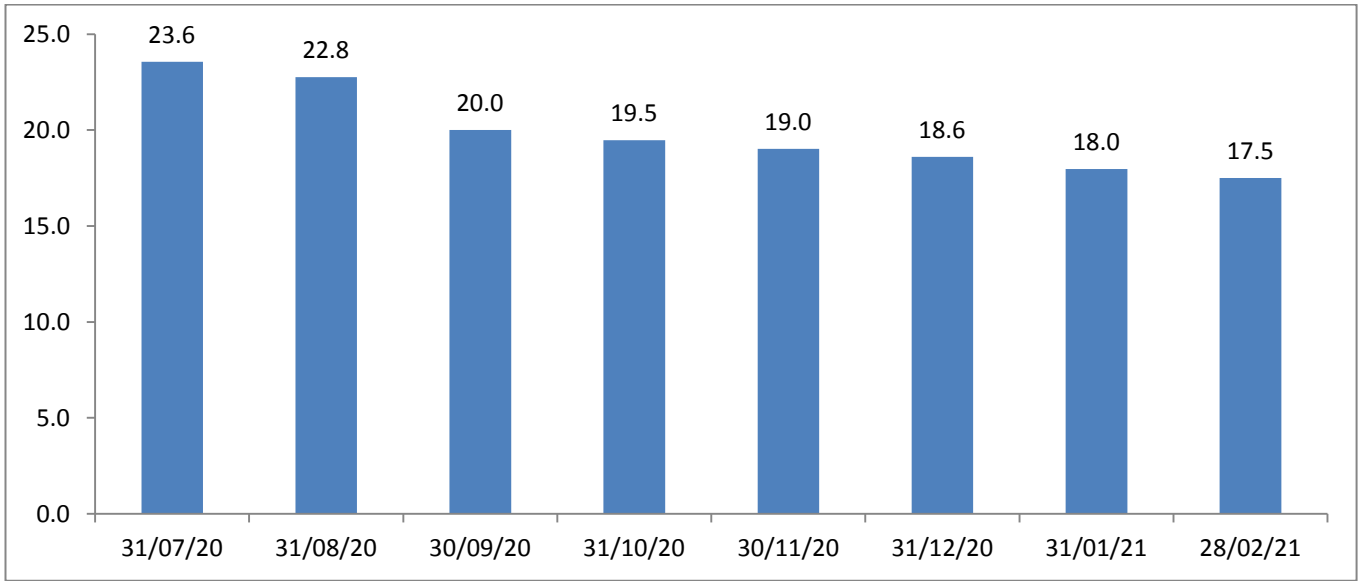

المصدر : مصرف لبنان

المركـز الإستشـــاري للدراسـات والتوثيـق
The Consultative Center For Studies and Documentation
www.dirasat.net